

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

تحليل نظرية القوة الشرائية المتعادلة باستخدام التكامل المشترك

Purchasing Power Parity Analysis Through Co Integration

إعداد

هبه عبدالله السرحان

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني

2016/2015

تفويض

أنا هبه عبدالله السرحان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: / / 2016م

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

الرقم الجامعي: 1320507017

أنا الطالبة : هبه عبدالله السرحان

الكلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: اقتصاد المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

تحليل نظرية القوة الشرائية المتعادلة باستخدام التكامل المشترك

Purchasing Power Parity Analysis Through Co Integration

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستتلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:.....

التاريخ: / / 2016م

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة :

تحليل نظرية القوة الشرائية المتعادلة باستخدام التكامل المشترك

Purchasing Power Parity Analysis Through Co Integration

وأجيزت بتاريخ / / 2016

إعداد

هبة عبدالله السرحان

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... (مشرفا ورئيسا)

..... (عضوا)

..... (عضوا)

..... (عضوا خارجيا)

الدكتور حسين علي الزيود

الدكتور ابراهيم البطاينة

الدكتور تركي مجحم الفواز

الدكتور أحمد العساف

الإهداء

إلى من هو أعلى من نفسي التي بين جوانحي وأحب إلي من روعي التي تسري في جسدي
يا من أجد عنده سعة الصدر ولين الجانب... إلى القلب النابض بالحب والحنان، إلى نور حياتي
وقدوتي ومعلمي والشمس التي تنور دربي وطريقي أبي الغالي

إلى زهرة عمري النابضة بالحب والحنان الشمعة التي أضاءت دربي والنجمة التي تضيئ
سمائي ودربي.... إلى رائحة الجنة وعبيرها القلب الحنون أمي الحبيبة

إلى سندي ونور عيني، رفقاء دربي وحياتي إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى كل من له حق علي أو أفضل علي، وساعدني وساندني وشجعني للمضي قدماً

أهدى هذا الجهد المتواضع سائلاً المولى عز وجل أن يكون نفعاً للباحثين عن العلم والمعرفة

والحمد لله رب العالمين

الباحثة : هبة عبدالله السرحان

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. قال تعالى: ﴿ فَبَسِّمِ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل: 19].

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات له المنة وله الفضل وله الحمد على إتمامي لهذا العمل، أسأل الله العلي القدير أن ينفع به الباحثين وكل من يبحث عن العلم والمعرفة. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور حسين الزبيد، والذي تكرم بالأشراف على رسالتي، وكان لي عوناً ومرشداً، ولم يتوانى عن إعطاء المشورة والعون والإرشاد والمساعدة والتوجيه والعلم، أسأل الله العلي القدير أن يجزيه كل الخير ويمن عليه بالصحة والبركة والخير.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وعطائهم ومشورتهم، وأتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة رسالتي وإبداء ملاحظاتهم القيمة عليها.

والله ولي التوفيق

الباحثة: هبة عبدالله السرحان

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
ي	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية
ل	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
5	منهج الدراسة
6	التعريفات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة	
8	المبحث الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
9	التعريف بنظرية تعادل القوة الشرائية
11	قانون السعر الواحد
14	صور نظرية تعادل القوة الشرائية
14	نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة
16	نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية

الصفحة	الموضوع
19	الصيغة النقدية لنظرية تعادل القوة الشرائية
19	نظرية تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الحقيقي
22	أثر Balassa
23	نظرية تعادل القوة الشرائية ومقارنة مستوى المعيشة
24	استخدامات نظرية تعادل القوة الشرائية
24	انتقادات نظرية تعادل القوة الشرائية
25	نظرية تعادل القوة الشرائية والتكامل المشترك
28	المبحث الثاني: سعر الصرف
28	مفهوم سعر صرف العملة
29	وظائف سعر الصرف
30	أنواع سعر الصرف
31	أشكال سعر الصرف
33	العوامل المؤثرة في سعر الصرف
35	النظريات المفسرة لسعر الصرف
35	أولاً: نظرية أسعار الفائدة
36	ثانياً: نظرية الأرصدة
37	ثالثاً: النظرية الكمية
37	تطور النظام النقدي العالمي
40	مراحل تطور سعر صرف الدينار الأردني
47	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
47	الدراسات السابقة العربية
50	الدراسات السابقة الأجنبية
57	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الإطار العملي والتحليل	
60	المبحث الأول: منهجية الدراسة
60	الأساليب الإحصائية
60	اختبار جذر الوحدة

الصفحة	الموضوع
61	اختبار ديكي فوللر المطور
61	اختبار فيليبس بيرون
62	طرق علاج صفة عدم السكون في بيانات السلسلة الزمنية
62	اختبار التكامل المشترك
63	تحليل البيانات واختبار الفرضيات
65	اختبار سكون السلاسل الزمنية
67	اختبار التكامل المشترك
69	النتائج
69	التوصيات
70	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	
66	جدول 1 : اختبار سكون السلاسل الزمنية
67	جدول 2 : نتائج اختبار سكون البواقي
68	جدول 3 : اختبار نتائج التكامل المشترك

فهرس الأشكال

الصفحة	
64	شكل 1 : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة مع الزمن

تحليل نظرية القوة الشرائية المتعادلة باستخدام التكامل المشترك

إعداد

هبة عبدالله السرحان

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تطابق نظرية تعادل القوة الشرائية على الدينار الأردني خلال الفترة الزمنية (1980-2014)، وذلك باستخدام طريقتين للتحليل، الطريقة الأولى باستخدام اختبار جذور الوحدة للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك، وذلك من خلال اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيلبس بيرن، والطريقة الثانية للتحليل باستخدام اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس.

بينت النتائج من خلال اختبار ديكي فولر المطور واختبار بيرون عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك، وبالتالي عدم انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية على الدينار الأردني، كما بينت النتائج من خلال اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك.

Purchasing Power Parity Analysis Through Co Integration

By

Heba Abdullah Al Sarhan

Supervisor

Dr. Hussein Ali Al Zyoud

Abstract

The aim of this study is to analysis the validity o Purchasing Power Parity (PPP), for Jordanian dinar, during period (1980-2014), used two methods for analysis, the first method used unit root test to check stationary of time series for nominal and real effective exchange rate and consumer price index, through Dicky- Fuller and Phillips Perron, the second method used co integration for Johauson.

The result shows through Dicky- Fuller and Phillips Perron test, that the time series is non stationary for the nominal and real effective exchange rate and for the price index, so Purchasing Power Parity is not hold for Jordanian dinar, also the results shows through co integration test, there is no relation between real and nominal effective exchange rate and price index in long run.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

أدت التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية إلى نمو اقتصادات وانهيار اقتصادات أخرى وإلى نمو وركود اقتصادي في جميع بلدان العالم، حيث لعب سعر الصرف دور المقياس الحقيقي لنجاح الاقتصاد الكلي، حيث توجهت الدول إلى الإدارة الرشيدة والحكمة لسعر الصرف وذلك لدوره الحساس في المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي.

بعد نهاية نظام القاعدة الذهبية والذي تم تطبيقه بعد مؤتمر جنيف عام 1922، أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد الأسعار تعادل بين عملات الدول وذلك بعد الاضطراب الشديد في سعر الصرف.

ومن هنا انطلقت الفكرة الأساسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والتي اقترحت في كتابات الاقتصاديين ويلتي وريكاردو Whelty-Ricardou في العشرية الأخيرة منذ القرن 19 والتي قام بتطويرها بعد ذلك الاقتصادي السويدي كوستاف كاسل 1920 بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ذلك تمت دراستها من قبل عدة اقتصاديين وبأخص النقديين منهم.

واستخدمت نظريته تعادل القوة الشرائية بعد الحرب العالمية الأولى لتحديد سعر صرف العملة وذلك بصورتها المطلقة والمستمدة من قانون السعر الواحد، والتي تتصور أن سعر صرف العملة لبلد ما يجب أن يضبط حتى يتساوى مع الأسعار المحلية لسلة السلع والخدمات ما بين دولتين وذلك لأن الموازنة تتحكم بقوة السوق، ولكن نظرية تعادل القوة الشرائية بالدرجة الأولى تقيس معايير مستوى المعيشة بين الدول.

أما الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تعني أن سعر الصرف ما بين دولتين يجب أن يضبط في نهاية المطاف بناء على مراعاة الفروق في معدلات التضخم في الدولتين.

ونتيجة لعدم جدوى سياسات التدخل الحكومي لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية الذي عانته الدول النامية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لجأت إلى تطبيق سياسات تحرير الأسواق المالية والاقتصادات الوطنية وذلك تطلعاً منها إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية ملحوظة ومقبولة وهذا وجهها إلى ما يسمى التحرر المالي وتحرير المبادلات التجارية نظراً إلى أنه وسيلة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بدعم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة.

يعد سعر الصرف وتقلبه من أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدول والمجتمعات والاتحادات الدولية ومنشآت الأعمال في الحصول على مدخلاتها أو لتصريف مخرجاتها، لذا

فإن الاستفادة من بعض النماذج الكمية والقياسية سيساعد كثيراً في خفض درجة المخاطر التي تتعرض لها الدول والتي من بينها مخاطرة تقلب أسعار صرف العملات.

لذلك فإن السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

كما يحتل توازن سعر صرف العملة في المدى الطويل في الأردن دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الداخلي، ونظراً لهذا الدور قامت الأردن خلال العقود الماضية في محاولة الحفاظ على سعر الدينار الأردني بعدة سياسات من نظام التعويم المدار إلى برامج الإصلاح الهيكلي وربط الدينار بالدولار..

وانطلاقاً مما سبق ونظراً للأهمية التي يشغلها توازن سعر الصرف على الصعيد المحلي والدولي، جاءت هذه الدراسة لتبحث في مستويات توازن سعر الصرف في المدى الطويل في الأردن وذلك لاختبار تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية خلال الفترة الزمنية (1980-2014) في الأردن.

مشكلة الدراسة

أدى تعدد الأنظمة المالية والنقدية العالمية التي نشأت بسبب الأزمات والحروب والنزاعات المختلفة إلى ظهور عدة نظريات والتي تعمل على تحديد سعر الصرف الذي يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي.

في نظرية تعادل القوة الشرائية يجب أن يكون سعر الصرف الاسمي ما بين عملتين مساوياً نسبة مجموع مستويات الأسعار ما بين دولتين، أي إن وحدة واحدة من العملة لدولة واحدة يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في الدولة الأجنبية، حيث تحدد القيمة التوازنية للعملة حسب نظرية تعادل القوة الشرائية في المدى الطويل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وتوضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الأردني يتحدد على أساس المستويات المحلية والأجنبية للأسعار، عن طريق اختبار وجود أو عدم علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار المستهلك، ومن هنا تنطلق نظرية تعادل القوة الشرائية لقياس فيما إذا كان سعر الصرف للعملة يقاس بالمدى الطويل.

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن السؤال الآتي:

ما مدى تطابق نظرية تعادل القوة الشرائية على الدينار الأردني في المدى الطويل؟

أهمية الدراسة

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تحاول تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وقد ظهرت نظريته تعادل القوة الشرائية كامتداد لتحليل قانون السعر الواحد وان كان جوهر هذه النظرية يحمل تفسيراً لتباين سعر الصرف بين الدول.

شهد الاقتصاد الأردني تحولات مهمة في السياسات الاقتصادية والنقدية ابتداءً من برامج التصحيح الاقتصادي منذ عام 1989، والتي تمثلت في معظمها في تخلي الإدارة الاقتصادية للأردن عن سياسات الحماية والدخول نحو اقتصاد السوق المفتوح بشكل مباشر، والتي أدت إلى زيادة العبء الواقع على السلطات التنفيذية لتحقيق الاستقرار النقدي ومحاربة التضخم الناتج عن هذه الأزمة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من كون أن نظرية تعادل القوة الشرائية تسمح مباشرة بتقديم القيم التوازنية لأسعار الصرف في المدى الطويل، حيث تتوقف القيمة الخارجية للعملة على قدر القوة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية.

ومن المسلم به عموماً أن الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مستويات توازن هو شرط مهم لتعزيز الأداء الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتجنب تدهور الحساب الجاري وهروب رؤوس الأموال.

ونظراً لتأثير سعر الصرف على مستوى النشاط الاقتصادي في جميع الجوانب لدى صانعي السياسة والمؤسسات المالية والنقدية والمستثمرين جاءت هذه الدراسة للمساهمة في بيان السبل والطرق التي يمكن للدول فيها تجنب تغير سعر الصرف للعملة المحلية وبيان التدابير والإجراءات الفعالة والتي تتمثل بالتوصيات والتي من شأنها أن تحقق الاستقرار والتوازن في سعر صرف الدينار الأردني، بالإضافة إلى التوصل إلى نتائج تساعد في سد الثغرات الموجودة في السياسة المستخدمة في الاقتصاد الأردني والتي تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الأردني.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تطابق نظرية تعادل القوة الشرائية في الأردن وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2014)، في هذه الدراسة تم تحليل صحة تعادل القوة الشرائية (PPP) للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي للاختبار لمعرفة تطابق نظرية تعادل القوة الشرائية على العملة الأردنية.

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H_0 : السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك تعتبر مستقرة.

H_1 : السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك تعتبر غير مستقرة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H_0 : هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك.

H_1 : لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك.

منهج الدراسة

لقد تم دراسة نظرية تعادل القوة الشرائية في هذه الدراسة والمتمثلة بـ:

الإطار النظري: ومن خلاله تم دراسة نظرية تعادل القوة الشرائية بأنواعها المطلقة والنسبية والبحث في جميع جوانبها المختلفة، وتحديد العوامل المؤثرة عليها، والذي تم فيه التطرق حول المفاهيم العامة لنظرية تعادل القوة الشرائية وأهم العوامل المؤثرة فيها، وبحث مفهوم سعر صرف العملة ووظائفه والنظريات التي تفسره وتاريخ الدينار الأردني واستقراره في المدى الطويل، إضافة للوصول إلى نتائج للتساؤلات المطروحة حول هذا الموضوع.

الإطار التحليلي: والذي تم فيه دراسة الحالة وتحليلها باستخدام طريقتين للتحليل، أولهما جذر الوحدة والأخرى باستخدام التكامل المشترك وذلك لقياس حدوث تعادل القوة الشرائية للدينار الأردني.

التعريفات الإجرائية

نظرية تعادل القوه الشرائية **Purchasing Power Parity**: وهي طريقه تستخدم لقياس توازن سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات.

كما أن القوه الشرائية هي القيمة النقدية التي تتمتع بها الدخل في عمليه شراء وبيع السلع والخدمات (Madura, 2000).

قانون السعر الواحد The law of one Price: أي إن السلعة المتطابقة يجب أن تباع بنفس السعر في سوقين مختلفين بشرط عدم وجود تكاليف نقل، وبدون ضرائب تفرض على السوقين المختلفين.

سعر الصرف Exchange Rate: يعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة والتي يمكن من خلالها شراء وحدة واحدة من عملة أخرى (Brigham & Gapenski, 1996).

سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate: هو عدد الوحدات المحلية الواجب التخلي عنها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس (بوزيان وشيبي وشكوري، 2010).

سعر الصرف الاسمي الفعال Nominal effective exchange rate: متوسط موزون لأسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية، ويستخدم لقياس قيمة العملة لفترة مختارة.

سعر الصرف الحقيقي الفعال Real effective exchange rate: متوسط موزون لأسعار الصرف الاسمية الفعالة معدلا بنسبة التضخم في البلد المحلي، والتضخم في مجموعة الشركاء التجاريين.

مؤشر أسعار المستهلك Price index: يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: نظريه تعادل القوه الشرائية (Purchasing power parity)

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تحاول تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وقد ظهرت نظريه تعادل القوه الشرائية كامتداد لتحليل قانون السعر الواحد وان كان جوهر هذه النظرية يحمل تفسيراً لتباين سعر الصرف بين الدول، تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية من النظريات ذات التاريخ الطويل في الاقتصادات والتي يعود تاريخها بداية من مدرسة (Salamanca School)، وذلك في القرن السادس عشر والذين لهم إسهامات مهمة في النظرية الاقتصادية، حيث قاموا بوضع نظرية المال الكمي لسعر الصرف والتي تركز على التنوع في القوة الشرائية في دول مختلفة، وذلك بمراقبة التأثير على مصدر الأموال ومستويات الأسعار وأسعار الصرف للتدفقات الكبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت آنذاك مكتشفة حديثاً.

وأسهم بعد ذلك Martin de Azpilcueta بتقديم رائع لنظرية تعادل القوة الشرائية وذلك عن طريق مراقبة ظواهر الأسعار والأموال في رؤية جديدة في إطار الاقتصاد الجزئي، حيث قام في هذا العمل الرائد بمساواة قيمة المال مع قوته الشرائية، وأوضح أن القيمة أو تقدير قيمة المال مصممة ومحددة في ظروف معينة وذلك بحسب قوتها الشرائية.

إن الفكرة الأساسية لنظرية تعادل القوة الشرائية اقترحت في كتابات الاقتصاديين "Whelty-Ricardou" مفادها "قيمة العملة هي نفسها في كل مكان" (Cherif, 2002) في العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر والتي قام بتطويرها بعد ذلك الاقتصادي السويدي "غوستاف كاسل" عام 1918م، ويوضح فيها أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي العلاقة بين الأسعار السائدة في الدول بالنسبة لأسعار السائدة في الدولة الأخرى، أو أنه مجموعة من السلع أو سلة من السلع ينبغي أن تباع بنفس السعر في الدول المختلفة عندما يتم تقويمهما بعملة مشتركة.

وهذا في أولى المحاولات للإجابة على التساؤل المتعلق بدراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف، إذ حاول هذا الاقتصادي في هذه النظرية أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلاد المختلفة (قدي، 2005)، وبالفعل قد أثبت أن سعر الصرف ينخفض بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، حيث إذا تضاعفت الأسعار في بريطانيا في حين أن الأسعار الأجنبية تبقى ثابتة، فإن قيمة الجنية الإسترليني تنقسم على اثنان مقارنة بقيمته الابتدائية (Baillie and McMahon, 1997).

وقد تم اختيار هذه النظرية وذلك لأن لها دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركه رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لهذه النظرية.

حيث أن الإعلان عن التغيرات في أسعار الفائدة والتوقعات بشأن النمو الاقتصادي وغيرها تعتبر جميعها عوامل تؤثر على أسعار الصرف في المدى القصير، وبالمقارنة نجد أن تعادل القوة الشرائية يحدد اتجاهات أسعار الصرف على المدى البعيد (Warrad, 2012). وسوف نتناول في هذا المبحث تعريف نظرية تعادل القوة الشرائية وأقسامها، وأبرز التحديات والانتقادات التي تواجهها.

1- التعريف بنظرية تعادل القوة الشرائية

تعرف على أنها طريقه تستخدم لقياس توازن سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات، كما أن القوة الشرائية هي القيمة النقدية التي تتمتع بها الدخل في عملية شراء وبيع السلع والخدمات (Madura, 2000).

وتتطلب الفكرة الأساسية من كون القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل يتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، أي أنها تستخدم لقياس توازن سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات في المدى الطويل (Kemp, 2000).

بمعنى آخر يتم تحديد سعر صرف عملة ما على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفه شراء سلعه ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة لابد أن يكون مساويا لتكلفه شرائها في بريطانيا (الصادق ومحمد وعبدالوهاب، 1997).

إن أول ظهور لنظرية تعادل القوة الشرائية كان يشتمل على مفهومين:

الأول: من حيث منظور تحديد سعر الصرف، حيث أن تعادل القوة الشرائية مفيدة وعملية في تحديد سعر الصرف حيث توضح لنا أن السياسات النقدية ليس لها تأثير في المدى الطويل على سعر صرف العملة، وبهذا فإن الدول والتي لها معدلات تضخم مختلفة عليها أن تتوقع أن نظام الصرف الثنائي لديها هو الذي سوف يحقق التوازن في المدى الطويل عوضاً عن فروقات معدلات التضخم، ومع ذلك يمكن أن تتحرف قيمة تعادل القوة الشرائية الخاصة بها وذلك استجابة للصددمات الحقيقية (Balassa, 1964).

الثاني: من حيث مقارنة مستوى المعيشة في البلدان، حيث أن تعادل القوة الشرائية لأسعار الصرف كذلك تستخدم لمقارنة السعر المحلي لسلة كبيرة من السلع والخدمات، حيث تستخدم معدلات الأسعار لتحويل عملات مختلفة إلى العملة المشتركة، وذلك لقياس القوة الشرائية لنصيب الفرد من الدخل، ولكن القوة الشرائية لسعر الصرف والتي شيدت بهذا الأسلوب هي ليست مقياس دقيق لقيمة توازن سعر الصرف الذي يحدده السوق (Lafrance, 1999).

ظهرت هذه النظرية كامتداد لتحليل قانون السعر الواحد، وهي نقطة الانطلاق لفهم نظرية تعادل القوة الشرائية وكذلك محددات سعر الصرف هي فكرة بسيطة تدعى قانون السعر الواحد، حيث انه إذا أنتج بلدين اثنين سلعة متجانسة وإذا كانت تكاليف النقل وعوائق المبادلات كالحواجز التجارية مهملة، فإن سعر السلعة في كلا البلدين يجب أن يكون هو نفسه عندما يتم التعبير عنه بنفس العملة.

وتفترض النظرية عدة افتراضات:

- عبر Cassel (1918) في مضمون النظرية الأولى: يسود سعر صرف معين بين دولتين حرية التجارة بينهما وظل ثابتاً مع استثناء تغيرات بسيطة طالما لم يطرأ أي تغيير على القوة الشرائية لإحدى العملتين أو طالما لم توضع عقبات دون التبادل، أما إذا أصيب اقتصاد الدولة الأولى بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقدها فإن قيمة النقد للدولة الثانية تتخفض أيضاً بنفس النسبة.

- ويعبر Cassel (1918) أيضاً: أن معدل التبادل بين العملتين ينبغي أن يعتمد على القوة الشرائية المحلية لهاتين الدولتين.

- أن سعر الصرف هو تحويل قدر من العملة الوطنية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين، أو بمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود إذا تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي أن تتغير من دولة إلى أخرى.

أي أنه يمكننا الحصول بكليهما على نفس الكمية من السلع والخدمات في كلا البلدين فإن سعر الصرف بين هذين البلدين سوف يتساوى، أما إذا اختلفت أسعار الشراء لنفس السلعة في البلدين فإن سعر الصرف يتساوى، أما إذا اختلفت أسعار الشراء لنفس السلعة في البلدين فإن سعر الصرف يساوي سعر الشراء لسلعة ما عند بلد ما مقارنة مع سعر الشراء لنفس السلعة عند التغير.

- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الدول الشريكة مثل الحروب.

- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترات تغيير سعر الصرف فيها
(de Crauwe, 1999)

2- قانون السعر الواحد The law of one Price

ينص قانون السعر الواحد أن السلعة أو الخدمة نفسها يجب أن تباع بنفس السعر بالعملية الموحدة في دولتين مختلفتين (Frederik, 2007).

أي إن السلعة المتطابقة يجب أن تباع بنفس السعر في سوقين مختلفين بشرط عدم وجود تكاليف نقل، وبدون ضرائب تفرض على السوقين المختلفين.

تكمن الفكرة في حدوث تعادل القوة الشرائية بسبب أن موازنة الأسعار العالمية له صلة بقانون السعر الواحد، والذي يتلخص في معنى أن السعر العالمي للسلعة المتبادلة يجب أن يكون متساوي في أي مكان حول العالم وذلك بقيمة متساوية من العملة المحلية، وذلك ليتمكن الناس من شحن السلع من مناطق والتي يكون فيها السعر منخفضاً إلى أماكن يكون فيها السعر مرتفعاً وبالتالي يمكنهم الربح بلا مجازفة عن طريق الموازنة.

وهذا يعني إذا دخلت نفس السلعة في سلة السوق المستخدمة لكل دولة بنفس مستوى الأسعار الكلية وبنفس الحجم هنا قانون السعر الواحد يعني أن تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف يجب أن يحدث بين الدول.

وإذا أردنا تعريف قانون السعر الواحد ما بين دولتين، إذا أخذنا العملة المحلية لمنطقة اليورو وهي اليورو، وعملة الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولار كعملة أجنبية، ويمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

$$P_{EU}^i = E_{\$/\text{€}} * P_{US}^i \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

P_{EU}^i : سعر السلعة i عندما تباع في منطقة اليورو

P_{US}^i : الأسعار المقابلة بالدولار الأمريكي في الولايات المتحدة

عندها فإن قانون السعر الواحد يعني إن سعر السلعة i باليورو هو متساوي في أي مكان يتم بيعها فيه، وبشكل متكافئ فإن سعر صرف Euro/Dollar هي النسبة ما بين السلعة i الأوروبية وما بين أسعار المال في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي:

$$E_{\$/\text{€}} = P_{EU}^i / P_{US}^i \dots\dots\dots (2)$$

أما نظرية تعادل القوة الشرائية لنفرض إن P_{EU} هي سعر اليورو لسلة من السلع المرجعية تم بيعها في منطقة اليورو، ونفرض أن P_{US} هي سعر الدولار لسلة من السلع المرجعية في الولايات المتحدة، عندها سوف يكون سعر صرف Euro/Dollar لتعادل القوة الشرائية:

$$E_{\$/\text{€}} = P_{EU} * P_{US} \dots\dots\dots(3)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة وذلك للحصول على تفسير بديل لتعادل القوة الشرائية:

$$P_{EU} = E_{\$/\text{€}} * P_{US} \dots\dots\dots(4)$$

في الجزء الأيسر من المعادلة والتي تعبر عن سعر اليورو لسلة السلع في منطقة اليورو، إما الجزء الأيمن من المعادلة هو سعر اليورو مضروب بسعر اليورو للدولار، وهذا هو سعر اليورو لسلة السلع عندما يتم شراؤها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مكافئ في الجزء الأيمن من المعادلة هو قياس للقوة الشرائية لليورو عندما تم تحويله إلى دولار أمريكي وتمت صرفه في الولايات المتحدة الأمريكية (Voinea, 2012).

ومن المعادلة رقم (3) يمكننا الاشتقاق بان نظرية تعادل القوة الشرائية بإمكانها أن تشرح التحركات في سعر الصرف ما بين عمليتي دولتين عن طريق التغير في مستويات الأسعار، في حين أن سعر الصرف بين دولتين يساوي نسبة مستويات الأسعار للدول، ويمكننا القول بان تعادل القوة الشرائية تحدث في حالة أن القوة الشرائية لكل عملة محلية تكون دائماً نفس القوة الشرائية للعملة الأجنبية وذلك وفقاً لأسعار الصرف السائدة حينها (Krugman and Obstfeld, 2009).

ولكن لا يوجد دليل عن سبب تحول نفس العملة في أسواق الصرف في المدى الطويل، وأن مستوى الأسعار يجب أن يختلف عبر الدول المتكاملة اقتصادياً. ولكن في الواقع عند المتاجرة بالسلعة يجب أن يتساوى سعرها بين الدول وذلك حسب قانون السعر الواحد، ويعزى الاختلاف في بعض الأسعار إلى تكاليف النقل أو التعرفة التي تفرضها الدول.

مثال: في هذا المثال نفرض أن تكلفة الفولاذ المصنع في أوروبا 100 يورو للطن الواحد، وأن نفس نوعية الفولاذ المصنع في اليابان تكلف 10.000 ين للطن، وبعد تطبيق قانون السعر الواحد يجب أن يكون سعر الصرف يورو/ين يساوي 100 (بحيث أن 1 يورو = 100 ين) وهذا يعني قيمة الفولاذ الأوروبي 10.000 ين في اليابان والفولاذ الياباني 100 يورو في أوروبا، وإذا أصبح مثلاً سعر الصرف يورو/ين يساوي 200، هذا يعني أن

اليابان ستنيع فولادها في أوروبا ب 50 يورو للطن، أي نصف السعر الأوروبي وأن أوروبا ستنيع فولادها ب 20.000 ين للطن، أي بسعر مرتفع مرتين على السعر الياباني. على الرغم من أن الفولاذ متجانس في كلا السوقين إلا أن الفولاذ الأوروبي يعتبر أعلى من الفولاذ الياباني، والكمية المطلوبة (من الفولاذ الأوروبي) تصبح إذا صفر (Frederik, 2007). أما نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تعتبر تطبيق لقانون السعر الواحد والتي يتم بموجبها تصحيح سعر الصرف بين عملتين من أجل تعويض التغيرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاديين، ولنفرض أن سعر الفولاذ الياباني ارتفع سعره 10% (من 10.000 إلى 11.000 ين)، في حين أن سعر الفولاذ الأوروبي باليورو لم يتغير (100 يورو)، استنادا إلى قانون السعر الواحد يجب على سعر الصرف أن يرتفع إلى 100 ين لليورو، أي تحسن قيمة اليورو ب 10%.

وقد تسببت تكاليف النقل والقيود الحكومية المفروضة على التجارة الدولية في ضعف قانون السعر الواحد والذي يعتبر الآلية الكامنة وراء نظرية تعادل القوة الشرائية، وهذا جعل التكلفة عالية لنقل السلع ما بين الأسواق المتواجدة في الدول، وقد تسببت تكاليف النقل في قطع الخط الواصل ما بين سعر صرف العملة وأسعار السلع والذي يعنى بقانون السعر الواحد (Krugman and Obstfeld, 2009).

وتطبيق قانون السعر الواحد على مستوى الأسعار في كلا البلدين يؤدي إلى نظرية تعادل القوة الشرائية فهو يؤكد أنه إذا شهد المستوى العام للأسعار في اليابان ارتفاع أكبر من 10% على ما هو ملاحظ في منطقة اليورو فإن العملة الموحد وهي اليورو ستتحسن ب 10% مقابل الين، وهذا التنبؤ سيتحقق في المدى الطويل.

تختلف نظرية تعادل القوة الشرائية وقانون السعر الواحد في أن الأخير يطبق على سلع فردية بينما تطبق نظرية تعادل القوة الشرائية على المستوى العام للأسعار الذي يعتبر كمؤشر يتألف من أسعار كل السلع الداخلة في السلة المرجعية، إذا كان قانون السعر الواحد يخص كل سلعة على حدى، فنظرية تعادل القوة الشرائية يجب أن تأخذ السلات المرجعية المستعملة في حساب المستوى العام للأسعار في مختلف الدول بحيث تكون نفسها (Krugman, 2001).

وبالنظر إلى المعادل رقم (3) والتي نلاحظ من خلالها قانون السعر الواحد مع اختلاف واحد وذلك بأن قانون السعر الواحد يعني السلع الفردية، في حين أن تعادل القوة الشرائية تطبق على المستوى العام للأسعار، والذي هو عبارة عن مركب مكون من أسعار جميع السلع التي تدخل في السلة المرجعية.

وفي حالة حدوث قانون السعر الواحد لكل سلعة هذا يعني بالمقابل أن تعادل القوة الشرائية يجب أن تحدث طالما أن السلة المرجعية والتي تم أخذها في الحساب في مستويات الأسعار الشاملة في كل دول متشابهة.

وفي حين إنه ما زالت النقاشات قائمة حول فاعلية نظرية تعادل القوة الشرائية، النظرية في الحقيقة تسلط الضوء على عوامل مهمة بجانب التحركات في أسعار الصرف، واحدة من الطرق البسيطة للقياس سواء وجود تناقضات لنظرية تعادل القوة الشرائية ألا وهي مقارنة الأسعار للسلع المتطابقة لسلة ما لدولتين (Voinea, 2012).

3- صور نظرية تعادل القوة الشرائية.

أ. نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة:

تتشكل نظرية تعادل القوة الشرائية بصورتها المطلقة بصورة بسيطة بأن نسبة السعر تساوي سعر الصرف نفسه، فإذا كان S تعبر عن سعر الصرف و P تعبر عن مستوى الأسعار فإن:

$$S = P$$

وتحدث الفرضية عندما يكون سعر الصرف الاسمي للعملة الأجنبية ما بين دولتين هو بأن القوة الشرائية لوحدة واحدة من العملة متساوي بالضبط في كل من الاقتصاد الأجنبي والاقتصاد المحلي، وذلك عند التحويل إلى العملة الأجنبية (Isard, 1995).

وتعني نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة بأن سعر الصرف ما بين عملتين لدولتين يجب أن يساوي نسبة مستويات الأسعار للدولتين، وهذا يعني على أن سعر سلعه في بلد ما يكون مساوياً لسعرها في بلد آخر مع الأخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني (الصادق ومحمد وعبدالوهاب، 1997).

ومن خلال هذه النظرية يتم تحديد سعر عمله ما من خلال قسمه سعر السلعة بالعملية الأجنبية من خلال المعادلة التالية:

$$S = P/P^* \dots\dots\dots(1)$$

حيث ترمز S إلى سعر الصرف بين عملة البلد المحلي وعملة البلد الأجنبي وأن P ، P^* تشير إلى مستوى الأسعار في كل من البلد المحلي والأجنبي.

ومنطق هذه النظرية هو أن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار الأجنبية، فلو إن على سبيل المثال كان البلد المحلي كان الولايات المتحدة الأمريكية والبلد الأجنبي هو المملكة المتحدة، فإن سعر الصرف بين الدولار والجنيه الإسترليني (محدد على أساس السعر بالدولار للجنيه الإسترليني) إنما يكون مساوياً للمستوى العام للأسعار في أمريكا إلى المستوى العام في المملكة المتحدة، فمثلاً لو أن المستوى العام للأسعار في أمريكا ضعف مستوى الأسعار في المملكة المتحدة فإن النظرية المطلقة تفترض أن سعر صرف التوازن يكون:

$$S=2_{US}/1_{\pounds}$$

خلاصة القول أن سعر صرف لنظرية تعادل القوة الشرائية هو سعر الصرف الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملة وطنية في كل من السوق الداخلي والأجنبي (Dohni & Hainaut, 2004).

وتستند هذه الوجهة المطلقة إلى الفروض التالية:

- عدم وجود تكاليف النقل
- لا توجد عوائق للتبادل
- يجب أن يكون لدينا تجانس كامل بين السلع المحلية والأجنبية.
- وجود المنافسة التامة، أي لا وجود للاحتكار.
- إن دليل الأسعار أو الأرقام القياسية للأسعار يجب أن تكون لها ترجيحات متماثلة على السلع المكونة للسلات (هذا لأنه من المعروف أن قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار) (Allegret, 1997).
- يجب أن نلاحظ أن الشروط السابقة تتضمن قانون السعر الواحد وخصوصاً في النقطة الأولى والأخيرة، إن السلع المتجانسة أو المتطابقة والمتبادلة عالمياً يجب أن تكون أسعارها واحدة في كلا الدولتين عند التعبير عنها بنفس العملة، إن تحقق الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف الثنائي الحقيقي R يساوي دائماً الواحد (1) حيث أن سعر الصرف الحقيقي يساوي سعر الصرف الثنائي الحقيقي يساوي سعر الصرف الاسمي مقسوم على نسبة المستوى العام للأسعار للبلد المحلي إلى المستوى العام للأسعار للبلد الأجنبي.

$$R= S/(P/P^*)= (SP^*)/P$$

وعند تعويض S والتي تساوي P/P^* كما ذكرنا سابقا يصبح $R=1$

وكذلك تتحقق هذه النظرية بفرض أن سعر الصرف الاسمي يعادل بين المستويات العامة للأسعار بين البلدين، وقد لاقت نظريه تعادل القوة الشرائية المطلقة انتقادات عديدة في الجانب التطبيقي، إذ يرى بعض الاقتصاديين أن هناك صعوبة بإلغاء تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف انتقال السلع بين الأسواق في إطار عمليه المراجعة (قادوس، 1999).

تعادل القوة الشرائية هي نظرية لتحديد سعر الصرف وأداة لمقارنة الدقيقة للبيانات بين الدول، وفي صدد هذا الدور فهي تؤدي أداء له جانب سيئ، وهذا الأداء السيئ ينشأ إلى حد كبير بسبب أن نموذج النظرية البسيط يعتمد على عدة افتراضات لا تحدث في الواقع منها:

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية تقوم على نموذج بسيط لا يأخذ بالحسبان عدة عوامل مؤثرة مثل تكاليف النقل، التعرف، أنماط الاستهلاك واختلافها بين الدول، السلع والخدمات غير المتاجر بها بين الدول.
- أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتمد على فرضيات السوق الفعالة، الحقيقة تشير وككل يوم نحن نعيش فيه في أسواق اقتصادية عالمية غير مثالية، وخصوصاً أن الأسعار المرنة تسمح للأسواق للعمل بفاعلية.
- وهناك أيضاً صعوبات من الناحية الإحصائية، مثل بناء مؤشر الأسعار، حيث أن السلع في السلات في مختلف الدول ليست متجانسة، ومؤشر الأسعار يحتوي على سلع قبله للتداول و السلع غير قابلة للتداول (Voinea, 2012).

ب. نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية:

ظهرت هذه النظرية ونتيجة للعيوب في نظريه تعادل القوة الشرائية المطلقة في مظهر أقل تشدداً في الشروط حيث يكفي فقط افتراض تساوي فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية والخارجية وتغير سعر الصرف كشرط للتوازن (الصادق، 1999).

وتحدث نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية عندما تتغير النسبة في سعر الصرف خلال الفترة المعينة، فقط بتعويض الفرق الحاصل في معدلات التضخم في الدول المعنية خلال نفس الفترة الزمنية، في هذا المجال القوة الشرائية لوحدة واحدة من العملة العملية في الاقتصاد المحلي يكون قريب من قوته الشرائية في الاقتصاد الأجنبي، وذلك عند تحويله لسعر الصرف

السائد في وقتها، يكون له نفس القيمة أو مشابهة لها في نهاية الفترة مثلما في بداية الفترة (Voinea, 2012).

وتعني نظرية القوة الشرائية بصورتها النسبية بأن التغير في سعر الصرف يجب أن يكون مساوياً للفروق في معدلات التضخم، وهنا يعني في هذه الحالة أن سعر الصرف الحقيقي يجب أن يكون ثابتاً عبر الفترة الزمنية (وليس من الضروري إن يساوي 1).

أي إن حسب هذه الصورة النسبية عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن سعر الصرف سيساوي سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الأخر، فالصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تقتضي أن العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار لا تتحقق على أساس مستوى معين وإنما على أساس وجود تغير (Dohni & Hainaut, 2004).

إن الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تحمل في مضمونها بأن سعر الصرف يجب أن يكون بعلاقة متناسبة وثابتة مع نسبة مستويات الأسعار:

$$S = kP/P^* \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

k : معامل ثابت

P: مستويات الأسعار المحلية

P* : مستويات الأسعار الأجنبية

أما التغير فيعني بذلك سعر الصرف الحقيقي الثابت:

$$Q = SP^* / P \dots\dots\dots(3)$$

حيث:

Q : سعر الصرف الحقيقي الثابت

وبأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة (1) والمعادلة (2) سوف نحصل على:

$$s = c + p^* - p \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

s,p*,p : S,P,P* لوغاريتم

C : In(k)=0 تحت نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة

تحت أي تغير في تعادل القوة الشرائية، التغير في نسبة مستويات الأسعار تعني التغير النسبي في سعر الصرف الاسمي:

$$\Delta s = \Delta p^* - \Delta p \dots \dots \dots (5)$$

في المعادلة رقم (5) تظهر لنا أن نسبة التغير في سعر الصرف الاسمي يكون مساوياً للاختلاف ما بين معدلات التضخم محلياً وفي الدولة الأجنبية (Voinea, 2013).

إن هذه الرؤية تبين لنا بأنه وبسبب وجود السوق غير التام، فإن أسعار المنتجات المتماثلة في البلدان المختلفة ليس من الضروري أن يكون متساوياً عندما تقاس بعملة مشتركة، ومع ذلك فإنها تقرر بان معدل التغير في أسعار المنتجات ستكون متشابهة نوعاً ما عندما تقاس بعملة مشتركة، طالما إن تكاليف النقل، والتعرفة الجمركية والحواجز التجارية لم يطرأ عليها إي تغيير، ولتوضيح الشكل النسبي لنظرية تعادل القوة الشرائية لنفترض ابتداءً بأن معدل التضخم بين البلدين يبلغ صفرًا ونفترض أيضاً بأن أسعار الصرف الحالية لل عملات بين البلدين هو في حالة توازن، فمع مرور الوقت فإن تجربة البلدين مع معدلات التضخم بين البلدين وإذا ما حدث ذلك فإن أسعار السلع في أي بلد سيظهر متماثلاً بالنسبة للمستهلكين.

وكمثال عددي لتطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية، لنفترض بأن سعر الصرف هو في حالة توازن، وأن معدل التضخم في بلد العملة الأم هو 5% في حين أن معدل التضخم في بلد العملة الأجنبية هو 3% فطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية فإن سعر العمل الأجنبية سيعدل طبقاً للنموذج التالي:

$$\begin{aligned} E_f &= ((I + I_h)/(I + I_f)) - 1 \\ &= (1 + 0.05 / 1 + 0.3) - 1 \\ &= 0.194 = 1.94\% \end{aligned}$$

ويعني ذلك بأن العملة الأجنبية يجب إن تقيم بنسبة 1.94 بالمائة أكثر مما يجب وذلك استجابة لمعدل التضخم المرتفع في بلد العملة الأم نسبة لما هو في بلد العملة الأجنبية (Madura, 2000).

ويمكن تفسير نظرية تعادل القوة الشرائية على أنها الاختلاف في معدلات التغير في الأسعار داخل البلاد وخارج البلاد، والتي ينظر لها بأنها معدلات التضخم والتي يجب أن تكون متساوية لنسبة تقدير لسعر الصرف.

ج. الصيغة النقدية لنظرية تعادل القوة الشرائية

إن الصيغة النقدية تركز على السلع القابلة للاتجار دون السلع غير القابلة للاتجار وأن قانون السعر الواحد يقتصر فقط على السلع القابلة للاتجار.

هذه النظرية كانت محل النقاش من الناحية التجريبية في الأدبيات الاقتصادية، والصيغة الأكثر استخداماً تلك التي قدمها Froot, Rogoff عام 1999، والتي تعبر عن استقرار سعر الصرف الحقيقي، أي تبحث عن وجود علاقة تكامل بين سعر الصرف الاسمي وأسعار المحلية. ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي، فإن مؤشر سعر الصرف الحقيقي يشكل مؤشر تنافسية البلد فالعملة القوية هي التي يكون الطلب عليها أكبر (لأن ارتفاعه يمثل زيادة أسعار التصدير المرتبطة بأسعار الاستيراد) والأسعار متعلقة بالعملة فإذا زادت قوتها ارتفعت الأسعار، كذلك سعر الصرف الحقيقي يمثل مقارنة لمؤشر السعر الأجنبي مقابل مؤشر السعر المحلي المقوم كل منهما بعملة مشتركة.

د. نظرية تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الحقيقي

من إحدى الطرق المستخدمة لنظرية تعادل القوة الشرائية وهي لمقارنة فيما إذا كانت الأسعار المحلية في دولة ما هي مساوية للأسعار المحلية في دولة أخرى، وهذا يقتضي منا بعض الفهم لأسعار صرف العمل الأجنبية، والاتفاقية في إن نضع كل جزء من قيمة العملة الأجنبية في عداد مقسوم على العملة المحلية.

عند عدم التمكن من تحقق معادلة القدرة الشرائية بسبب وجود انحرافات لسعر الصرف الملاحظ مقارنة بسعر صرف التوازن حسب هذه المعادلة، فسعر الصرف الفعلي يسمح لنا من تكميم هذه الانحرافات مقارنة بمعادلة القوة الشرائية، يتم حسابه عندما تكون التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف الاسمية لا تعكس الفروقات في معدلات التضخم، وعليه فهو يعطينا تصور عن درجة التقييم الزائد أو الناقص للعملة مقارنة بأخرى، فسعر الصرف الفعلي يمكن تعريفه بأنه سعر الصرف الذي يأخذ بالاعتبار القدرة الشرائية النسبية لكل عملة وكذلك معدلات التضخم الموجودة.

يعد سعر الصرف الحقيقي مقياس تنافسي لدولة تقابل دول أخرى ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$R_t = S_t (F/D)_t$$

حيث أن:

Rt: سعر الصرف الحقيقي

Dt: الأسعار المحلية

St : العملة الأجنبية

Ft: السعر الأجنبي

بحيث إذا ارتفع السعر الأجنبي بنسبة أكبر من السعر المحلي، وهذا لا يعوض الاستهلاك الحاصل في العملة الأجنبية، عندها هذا يعني وجود تقدير حقيقي للعملة الأجنبية، وبالتالي تصبح الدولة الأجنبية غير قادرة على المنافسة.

عند حدوث تعادل القوة الشرائية عندها فإن $St=(D/F)t$ ، عندها فإن قيمة Rt يجب أن تكون موحدة، وبدلاً من ذلك نأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة السابقة كما يلي:

$$\text{Log Rt} = \text{St} + \log \text{Ft} - \log \text{Dt}$$

وعلى فرض بأن $Rt=1$ عندها $\log Rt = 0$.

وفي أي نقطة في أي وقت من غي المرجح أن تكون قيمة $\log Rt$ مساوية صفراً، لكن الانحراف في المدى القصير لنظرية تعادل القوة الشرائية تعني أن $\log Rt$ يجب أن تساوي صفراً، وهذا يدل على الثبات (Cooper, 1994).

على سبيل المثال: إذا كان \$ 1 يشتري 0.72 يورو إذا سيكون سعر الصرف في الولايات المتحدة على النحو التالي 0.72 يورو/\$1 .

وإذا كان \$1 يشتري 81.89 ين ياباني وبهذا فإن سعر الصرف هنالك سيكون 81.89 ين/\$1، وبذلك إذا أردنا سرد سعر الصرف للين مقابل اليورو سوف يتم حسابه عن طريق سعر صرف الدولار كالتالي: 81.89 ين/0.72 يورو، وهنا نستخدم العملات بدل السلع وهذا ما يسمى سعر الصرف الاسمي (Bobby, 2011).

وإذا توقفنا للتفكير بالأسعار هذا يعني أن \$1 من أية سلعة عشوائية وبأية جودة يجب أن تكون سعرها مساوياً 0.72 يورو أو 81.89 ين ياباني، وإذا كان مثلاً سعر عشرة باوند من السكر والمعرض على موقع amazon.com حوالي \$ 8.99 وكانت تعادل القوة الشرائية متساوية في الشبكة العنكبوتية، هذا يعني انه باستطاعتي أن اشتري نفس الكمية من السكر بسعر $(0.72 * 8.99) = 6.47$ يورو، وكذلك $(81.89 * 8.99) = 736.19$ ين وهذا يعني تساوي الأسعار حول العالم حتى وبعد تغيير النقود إلى عملة أخرى، وهذا ما يسمى بتعادل القوة الشرائية.

إذا حدثت تعديل القوة الشرائية هذا يعني أن استعار السعة الواحدة في الولايات المتحدة متساوية بعد التحويل مع سعر السلعة باليورو. وهذا يعني إن سعر صرف العملة للعملة يجب إن يكون مساويا بالنسبة للسعرين،.

بالرموز :

$$e = P^* / P$$

حيث أن:

e: سعر الصرف الاسمي

p* السعر الأجنبي

p السعر المحلي

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مثل كل المتغيرات الحقيقية، يقوم بوصل الأسعار للسع مع بعضها البعض. وقد تحدث المثال الكلاسيكي عن السعر الحقيقي والذي يستخدم لمقارنة الأسعار للسلع والتي ترغب في شرائها مع عدد الساعات التي يجب أن تعمل فيها للحصول عليها، هذا يعني إذا أنتجت \$22 في الساعة، وكان سعر الكتاب الذي أود شراؤه يساوي \$61.38 هذا يعني أن سعر الكتاب بالنسبة لي يساوي 2.79 ساعة من العمل.

إذا كان السعر الحقيقي يصل الأسعار بالسلع، هذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يقوم بوصل الأسعار المحلية مع بعضها، وهذا يعني أنه يتم عن طريق سلة من السلع والتي يفترض إن تقدم نموذج من مشتريات المستهلك في سنة.

إذا حدثت تعادل القوة الشرائية هذا يعني انه يجب إن تكون نسبة الأسعار 1/1 وذلك بعد تصحيح سعر صرف العملة الأجنبية وبالتالي يمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي بين الدول كالتالي:

$$RER = e * p * (1/p^*)$$

وهذا يعني إن الأسعار متساوية بعد تحويل العملة إلى عملة أخرى، ومع تطبيق تعادل القوة الشرائية يكون سعر صرف الحقيقي يساوي 1، وهذا يعني أن الأسعار يجب أن تكون متساوية حتى وبعد تحويل العملة (Bobby, 2011).

هـ. أثر Balassa

يوضح أثر بلاسا ظاهرة عدم تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية من الناحية التجريبية، وبناءاً على أثر بلاسا أن الاقتصاد الذي يكون فيه نمو في الإنتاجية سيشهد تحسن في سعر الصرف الحقيقي الخاص به (Krugman, 2001).

وقد لاحظ بلاسا وجود اختلافات في أسعار السلع المتبادلة (التي تم الاتجار فيها) وغير المتبادلة، وبأن مستويات الأسعار في الدول الفقيرة (غير المتطورة) منخفضة مقارنة بمستويات أسعار الدول المتطورة وهذا هو الأشكال بالنسبة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

لقد أظهرت البحوث فيما يخص الاختلافات الدولية في مستويات الأسعار انتظام تجريبي مهم: وهو عند التعبير عن مستويات الأسعار الدولية بنفس العملة، فإن مستويات الأسعار هذه مرتبطة بطريقة إيجابية مع مستويات الدخل، أي أنه عند تحويل دولار إلى عملة محلية بسعر الصرف الجاري فإن هذا الدولار سيسمح بتلبية حاجات كثيرة في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية (Krugman, 2001).

وفي هذا الإطار قام كل من Paul Samuelson، Bela Balassa بتقديم نظرية توضح سبب انخفاض الأسعار النسبية للسلع غير المتاجر فيها (أي السلع غير المتبادلة) في الدول الفقيرة، وتفترض نظريتهما أن عمال الدول الفقيرة هم أقل إنتاجية (ضعف إنتاج هذا البلد) مقارنة بعمال الدول الغنية وهذا في قطاعات السلع التي يتم الاتجار فيها (متبادلة)، بينما الاختلاف في الإنتاجية بين الدول في السلع التي لا يتم الاتجار فيها فهو مهم، فإذا كانت أسعار السلع المتبادلة هي متماثلة في كل الدول، فإن الإنتاجية الضعيفة للعمل في الدول الفقيرة في الصناعات المنتجة للسلع المتبادلة يستلزم أن الأجور هي ضعيفة مقارنة بما هي عليه عند الدول الغنية وكذلك تكاليف إنتاج ضعيفة بالنسبة للسلع غير المتبادلة، وبالتالي سعر ضعيف بالنسبة لهذه الأخيرة.

أما في الدول الغنية مع تواجد إنتاجية مرتفعة للعمل في قطاع السلع المتبادلة، فإنه سيكون هناك أسعار مرتفعة للسلع غير المتبادلة وبالتالي مستويات أسعار إجمالية أكثر ارتفاعاً (Krugman, 2001).

وبذلك فإن نظرية تعادل القوة الشرائية سوف تنتبأ بسعر صرف أقل من قيمته بالنسبة للدول المتقدمة وسعر صرف أعلى من قيمته بالنسبة للدول النامية، وذلك لأن الرقم القياسي للأسعار يشمل أسعار كل من السلع والخدمات المتاجر فيها والسلع والخدمات غير المتاجر فيها،

والأسعار الأخيرة لا تتعادل بواسطة التجارة الدولية ولكنها نسبياً مرتفعة في الدول المتقدمة (Dohni & Hainaut, 2004).

وبهذا الاختلاف الملموس في مستويات التطور بين اقتصاديين فإن مكاسب الإنتاجية ستولد بفعل تواجد سلع غير متبادلة تحدث تغيرات في سعر الصرف الحقيقي (Dohni & Hainaut, 2004)، وهذا يتنافى مع افتراض نظرية تعادل القوة الشرائية أن سعر الصرف الحقيقي ثابت عبر الزمن، أي أن الصدمات الحقيقية تؤثر في سعر الصرف الحقيقي.

و. نظرية تعادل القوة الشرائية ومقارنة مستوى المعيشة

تستخدم نظرية تعادل القوة الشرائية في مفهوم مقارنة مستوى المعيشة بين الدول، فمن الضروري أن تترجم نظرية تعادل القوة الشرائية نصيب الفرد مقاساً بالعملة المحلية إلى العملة المشتركة والتي تكون عادة الدولار الأمريكي.

وهذا يمثل المشكلة في تحديد سعر صرف مناسب لاستخدامه في تحويل العملة، كما يمكن استخدام سعر الصرف الثنائي الاسمي مع الدولار الأمريكي، ولكن هذا عادة ما يتجاهل الفروقات الكبيرة في أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات والتي لا تنعكس في قيمة سعر الصرف، أي إن نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة لن تحدث.

على سبيل المثال: قد ينفق جئ بعض المسافرين بالاختلاف في أسعار بعض السلع والخدمات بين الدول، عندها يتوقع المسافرون ضبط سعر صرف وذلك لمساواة الأسعار، ولكن بعض السع والخدمات غير متداولة (مثل بعض الطعام السريع، التنظيف الجاف)، وهذه تميل لأن تكون أعلى سعر في دول أوروبا الغربية أكثر من كندا، وأقل سعراً في أسواق الدول الناشئة.

في المدى الطويل هذه الفوارق في الأسعار تعكس الفوارق في أسعار المدخلات الغير متداولة وخصوصاً العمل الأرض.

إن هذه التناقضات الكبيرة في مستويات الأسعار بين الدول والملاحظ فيها عدم ضبط سعر الصرف، هذا يبين لنا أن نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة هي نظرية فقيرة في تحديد سعر الصرف، مع ذلك فإن مفهوم نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة يمكن أن يستخدم لحساب تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف الذي يمثل الفروق في الأسعار بين الدول، وبالتالي الاختلافات في تعادل القوة الشرائية للعملة المحلية.

في هذا السياق تعرف نظرية تعادل القوة الشرائية على أنها نسبة لأسعار سلة من السلع النهائية والخدمات في دولتين، مع الاعتبار بالأسعار بالعملة المحلية للدولتين، وفي هذه الحالة تكون تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف للعملتين يكون متساوية أو متكافئة، وذلك لتكون الجودة المحددة للحزمة المحددة من السلع والخدمات يمكن شراؤها، وبهذا السبب تكون تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف تعكس الاختلافات بالأسعار المحلية لكل من السلع المتداولة والغير متداولة، وهذه مفيدة جداً في المقارنات العالمية لمستوى المعيشة (Kemp, 2000).

ز. استخدامات نظرية تعادل القوة الشرائية:

تستخدم نظرية تعادل القوة الشرائية في مخنف نماذج تحديد سعر الصرف وذلك استناداً على العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والأسعار النسبية للسلع والخدمات المحلية، حيث تتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية فيما إذا كان النموذج النقدي مع أسعار مرنة، بينما تتحقق في المدى البعيد في حالة النموذج النقدي مع أسعار ثابتة، وتتنطبق في المدى الطويل أكثر منه في المدى القصير وذلك بسبب بطئ عمليات التجارة التبادلية وعمليات التسوية السلعية، تعادل القوة الشرائية تعتبر بمثابة قوة تذكير ومرجع مهم يجب أن تحقق التوازن لأسعار الصرف عندها، حيث يعكس سعر الصرف في نظرية تعادل القوة الشرائية كمقياس للسعر التوازني للعملة، وذلك من خلال تقييم الفروقات بالنسبة لسعر الصرف بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية (Dupuy et al., 2006).

ح. انتقادات نظرية تعادل القوة الشرائية

لم تكن نظرية تعادل القوة الشرائية عن الانتقادات على الرغم من تفسيرها لاختلال وتوازن سعر الصرف في المدى البعيد وذلك بسبب وجود بعض حالات العجز عن تفسير بعض الحالات في توضيح أسباب التغيرات في سعر صرف العملة على أرض الواقع، إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف الطرق وأساليب قياس معدل التضخم في بلد ما، حسب الأسعار المعتبرة أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات أو غيرها.
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات، في حين أنه يمثل جزء من ميزان المدفوعات، وسعر الصرف يتأثر كذلك بمكونات أخرى بميزان المدفوعات، حيث أهملت نظرية تعادل القوة الشرائية كل العمليات المتعلقة الأصول المالية وهو ما يفسر عجزها في إعطاء توقعات لتغيرات سعر الصرف في المدى القصير.

- تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بنوع دليل الأسعار المستعمل.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.

- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

- تتوفر لدى السلطات الاقتصادية وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

- تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية عدم وجود تكاليف النقل وحواجز أخرى كالرسوم الجمركية وهذا بعيد جدا عن الواقع.

- أثبتت عدة دراسات أن هذه النظرية لا يمكن استعمالها وتحققها إلا في المدى الطويل وهي تعرف انحرافات كبيرة على المدى القصير بين فروق معدلات التضخم وفروق أسعار الصرف.

ويتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم راقية (قدي، 2005).

ط. نظرية تعادل القوة الشرائية والتكامل المشترك

التكامل المشترك هي إحدى التقنيات والتي لها قوة مهيمنة في تطبيق الاقتصاد الكلي، ويعرف التكامل المشترك بأنه اختبار يحدد فيما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات السلسلة الزمنية قيد الدراسة زائفاً أم لا، والدافع الرئيسي لاستخدام تحليل التكامل المشترك هو تجنب نتائج الانحدار الزائفة، بالإضافة إلى ذلك تلعب هذه التقنيات دوراً مهماً في تحديد علاقة اقتصادية ذات معنى في المدى الطويل من خلال متغيرات غير ثابتة، وتستخدم الدراسات

الاقتصادية السلاسل الزمنية وتقوم باختبار فيما ذا كانت مستقرة أو ساكنة وذلك بصدد تحديد بعض الخصائص الاقتصادية أو لتقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات باستخدام البيانات في السلاسل الزمنية.

تحدث تعادل القوة الشرائية عندما تكون القوة الشرائية لوحدة واحدة من العملة عندما تكون قيمتها في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي متساوية بالضبط، عند التحويل للعملة الأجنبية في أسواق الصرف، وحتى مع ذلك هو مؤشر على أن حساب تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف هي عملية مثيرة للجدل، وذلك بسبب صعوبة إيجاد سلة متشابهة من السلع لمقارنة القوة الشرائية بين الدول (Engle, 2000).

أما الانحراف عن التعادل يعني الاختلاف في القوة الشرائية لسلة السلع خلال الدول، والغرض منه للمقارنات العالمية لنتائج المحلي الإجمالي أو الدخل المحلي والذي يحتاج للتعديل من قبل تعادل القوة الشرائية والتحويل للعملة المحلية (Voinea, 2012).

في عام 1987 بين كل من Engle & Yoo أنه من الممكن لمجموعة خطية من المتغيرات المتكاملة إن تكون ساكنة وبالتالي متكاملة في أقل ترتيب مطلوب، ومن أجل إظهار هذا الترتيب قاما بتطوير اختبار بسيط والذي يقوم بالبداية بتشغيل الانحدار للتكامل المشترك وبعدها يتم اختبار فيما إذا كان الباقي في المعادلة التي يتم تقديرها ثابت، إذا كان كذلك هذا يبين انه مالك علاقة تكامل مشترك ثابتة.

ومن الضروري لاختبار التكامل المشترك أن يكون ترتيب التكامل لكل المتغيرات في المدى الطويل متشابهة للكل، لأن ترتيب التكامل هو عدد المرات، في حيث أن السلاسل الزمنية للمتغيرات يجب تكون مختلفة حتى تحقق السكون.

في العملية العشوائية حتى تتحقق حالة السكون والتوازن يجب أن تكون جميع المتغيرات للعملية ثابتة مع مرور الوقت، في حين أن التغير التلقائي ما بين فترتين يعتمد على فقط على الفراغ ما بين هذه الفترتين وليس على الوقت الفعلي الذي تم فيه التغير، وفي حال عدم تحقق واحد أو أكثر من هذه الشروط تعتبر هذه العملية غير ثابتة، حيث إنه إذا تم تعريف السلاسل الزمنية كوحدة واحدة من العملية العشوائية لها ميل لإعادة ثبات القيمة مع مرور الوقت، وبالتالي تحقيق السكون.

إن نظرية تعادل القوة الشرائية تفرض بأن سعر الصرف ما بين عملتين يتحدد بالنهاية عن طريق القوة الشرائية المحلية للعملة المعنية، وبشكل خاص لحالة تعادل القوة الشرائية المطلقة وبعد السماح لتكاليف النقل وغياب القيود على التجارة فإن السعر لسلة من السلع

المتجانسة بعملة واحدة مساوية لسعرها في العملة الأخرى وذلك بعد التحويل للعملة الأخرى بسعر الصرف الحالي، ويستطيع تاجر المراجعة بشراء السلع في الأسواق الرخيصة وبيعها بسعر أفضل ما دام فارق السعر يتجاوز تكلفة النقل (Cooper, 1994).

حيث يمكن تمثيل علاقة التوازن لنظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة في المدى الطويل كما يلي:

$$Dt = St * Ft$$

Or

$$St = (D/F)t$$

Where :

St: سعر الصرف الاسمي

Dt: مستوى السعر المحلي

Ft: مستوى السعر الأجنبي

وحتى توجد مثل هذه العلاقة التوازنية في المدى الطويل يجب إن يتكامل المتغيران St و $(D/F)t$ (Cooper, 1994).

المبحث الثاني: سعر الصرف

تمهيد

يحتل سعر صرف العملة حيزاً واسعاً في الفكر الاقتصادي، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصادات الدولية ومقياساً هاماً لحجم معاملاتها، وتأتي هذه الأهمية من تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

حيث تمثل أسعار صرف العملات من أحد أهم التحديات التي تواجهها المنشآت والمؤسسات والتي تعتمد على الأسواق الخارجية في مدخلاتها ولتصريف مخرجاتها، لذلك فإن نماذج تقييم العملات تساعد كثيراً في تجنب المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات.

إن لسعر الصرف دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية العميلة اليومية مما يقتضي بفهمنا إن كل المجتمعات تتأثر بالتغيرات في سعر الصرف، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تنتم بها أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية.

ونظراً لأهميته في التأثير على النمو الاقتصادي وعلى المتغيرات الاقتصادية، وباعتباره حلقة ربط بين الاقتصادات الدولية، ومقياساً هاماً لحجم معاملاتها، لا بد من التعرض إلى جوانبه النظرية من خلال التطرق إلى مفهوم سعر الصرف ومراحل تطوره بالإضافة إلى الإشارة للمراحل التي مر بها سعر الصرف في الاقتصاد الأردني والعالمي.

1- مفهوم سعر صرف العملة Exchange Rate

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة والتي يمكن من خلالها شراء وحدة واحدة من عملة أخرى (Brigham & Gapenski, 1996).

أو يعرف أيضاً على أنه القيمة التي تكتسبها العملتان من خلال العلاقة القائمة بينهما (Gitman, 2000).

وكذلك أنها سلعة مؤلفة من مجموعة من العملات الأجنبية، ويتحدد سعرها مقابل عملة البلد الأم من خلال قوى العرض والطلب القائمة في سوق صرف العملات في ذلك البلد (Koch & McDonald, 2000).

ويمكن تعريفه أيضاً على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى (الطاهر، 2007).

إن الأساس في سعر الصرف أن يكون مستقراً، ويوجد له هوامش يتذبذب ضمنها فاستقرار سعر الصرف له تأثير كبير على استقرار المعاملات الاقتصادية، وحين يضطرب سعر الصرف، فإن هذه المعاملات تضطرب معه، ومن مصلحة أي دولة أن يكون سعر صرف عملتها مستقراً، وليس عالياً مبالغاً فيه، لأن ذلك يرفع من تكاليف المعيشة إطلاقاً شرور التضخم (البيلاوي، 2000).

وكذلك يعرف على أنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات (الحسيني، 1999).

أو من جهة ثانية عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة المحلية، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى.

ويمكن القول أنه لا يوجد اختلاف على تعريف سعر الصرف، بل هناك إجماع على أن سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الوطنية (الجنابي، 2005).

وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذلك مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة.

2- وظائف سعر الصرف

- **الوظيفة القياسية:** حيث يعتمد فيه المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية (الحسيني، 1999)، وبالتالي يستخدم سعر الصرف كأداة أو وسيلة لقياس ومقارنة بين السلع وبالتالي يعتبر حلقة وصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
- **الوظيفة التطويرية:** أي أنه يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها

بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار (الحسيني، 1999)، على سبيل المثال إذا ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدولار الكندي يشجع الأمريكيين على شراء السيارات الكندية الأرخص سعراً من السيارات الأمريكية وهذا يؤدي إلى إنعاش الصادرات الكندية.

- **الوظيفة التوزيعية:** تلعب التجارة الخارجية هنا الدور الأهم في إعادة توزيع الدخل القومي إضافة إلى الثروات الوطنية بين مختلف دول العالم، ويؤثر هذا الدور في رفع أو تخفيض لقيمة العملة وهذا يؤثر بشكل مباشر على احتياطات البنوك المركزية.

3 - أنواع سعر الصرف

ويمكن تقسيم أسعار الصرف اعتماداً على تاريخ استلام المشتري لسعر الصرف من العملة الأجنبية إلى:

• سعر الصرف العاجل:

ويعرف أنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملات فوراً أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق (Jura, 2003).

وتعرف على أنها عملية تبادلية التي يتم فيها مبادلة العملة المحلية بأخرى أجنبية، وتتم هذه المعاملة فورية بنفس الوقت وخلال يومين من وقت بدء المعاملة (Peyrard, 1986).

• سعر الصرف الأجل:

تتم هذه العملية إذا تم تسليم واستلام العملات يتمن بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، حيث يتم احتساب سعراً للصرف بناءً على السعر السائد لحظة إبرام العقد حيث يتم تنفيذ العملية بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد (الطاهر، 2005).

أي إن السعر يتم فيه بيع وشراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد العملية، ويعتمد فيه السعر وتاريخ التسليم في نفس يوم إبرام العقد.

وعادة ما يكون السعر الأجل للعملة الأجنبية بعلاوة أو خصم عن السعر الحاضر، فإذا كان السعر الأجل أعلى من السعر الحاضر يكون السعر الأجل بعلاوة عن السعر الحاضر، أما

إذا كان السعر الآجل أقل من السعر الحاضر فإن السعر الآجل يكون بخضم عن السعر الحاضر ويحسب الخضم وفقاً للعلاقة التالية (ناصر وعمار، 2007):

$$\text{العلاوة أو الخضم} = ((\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}) / \text{السعر العاجل}) * 100\%$$

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف الحاضر} + \text{ثمن التأجيل}$$

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى بالمرابحة Report وعندما يكون سالبا يسمى الوضعية Deport (طاهر، 2007).

4- أشكال سعر الصرف

أ. سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange Rate

وهو مقياس لقيمه عمله دوله ما أو الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون أخذ التضخم بعين الاعتبار، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظه زمنية معينه، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض (طارق، 2009).

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يومياً إما إيجاباً أو سلباً بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر لمجموعه من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عمله من العملات وزناً مرجحاً بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية، حيث إن أسعار الصرف الاسمية تعطي سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية، وبالتالي فأسعار الصرف الاسمية ليست بالمؤشر الذي يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلد المحلي والدولة الأجنبية من هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي (قادوس، 1999).

ب. سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate

وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، مثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين (Stockman, 1980)، وهو يمثل التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين (Bishop & Dixon, 1992).

ومع تطورات وتغيرات كل من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.

حيث إنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فإن ذلك يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن ذلك يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف ذات أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات بالإضافة إلى تطور ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية (قادوس، 1999).

ج. سعر الصرف الفعلي Effective Exchange Rate

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى (قدي، 2003).

كما أن إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمد في تكوين السلة يؤدي إلى اختلاف في قيمة سعر الصرف الفعلي (العباس، 2003).

د. سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate

ويعرف على أنه القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بسلة عملات أجنبية، وهي في الواقع يعبر عن سعر اسمي لأنه يتكون من عدة أسعار صرف (سلة عملات)، ولإعطاء مؤشر ذو دلالة صحيحة لا بد من إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

5- العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يتحدد سعر صرف العملة طبقاً للعوامل المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي والطلب عليه نتيجة استيراد وتصدير السلع، وانتقال رؤوس الأموال، وتدخّل البنوك والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف.

إن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف تنتج عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الداخلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع ومسايرة التطورات الدولية، كذلك فإن التفاوت في السياسات والتطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يومياً في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتعويم الحر والتعويم المدار أما بالنسبة للنظم التي تتسم بثبات الصرف فيحدث في الأمد الطويل، ومن هذه العوامل:

- معدلات التضخم: يعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف (السيد علي وحبيب، 1986)، حيث إن ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ويؤدي أيضاً إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري (Gujarati, 1999).

- أسعار الفائدة: علينا التمييز بين نوعين من أسعار الفائدة، سعر الفائدة الاسمي وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية ومدى تأثيره بالتضخم المتوقع، وعليه فإن التضخم هو الذي يخلق الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي (Chernov and Mueller, 2012)، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعرف على أنه سعر الفائدة المكيف حيث يأخذ التضخم الحالي أو المستقبلي بعين الاعتبار، أي هو عبارة عن نسبة سعر الفائدة الاسمي ناقص التضخم (Neely and Rapach, 2008).

حيث تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بصورة غير مباشرة فانخفاض سعر الفائدة في المصارف في ظل ظروف مواتية للاستثمار يزيد من الطلب على العملة لاستثمارها في المشروعات وينتج عن ذلك نشاط اقتصادي مما يؤدي إلى تحسين في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، والعكس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإن الإقبال على الحصول على رؤوس الأموال يقل من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض في النشاط الاقتصادي وينعكس ذلك على ضعف قيمة العملة المحلية.

- عرض النقد: كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار (صقر، 1983)،

- ميزان المدفوعات: سعر صرف العملة يرتبط بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات الكلي حيث انه يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، وبذلك يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، وبمعنى آخر في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملته ذلك البلد، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات (زكي، 1984).

- الدين العام: تقوم الحكومات بشكل عام بتمويل مشاريع القطاع الصناعي عن طريق اقتراض الأموال مما يرفع كمية الدين العام، وهذا يؤدي إلى تراجع قيمة أسعار تبادل العملة لأن هناك طلب أقل على العملة المحلية وذلك لتحفظ المستثمرين على وضع أموالهم في دول تعاني من قيمة دين عالية خوفا من عدم تمكن الدولة من دفع دينها.

- الإشاعات والأخبار: حيث تعد الأخبار أو الشائعات وإن كانت غير صحيحة من المؤثرات السريعة على سعر الصرف حيث أنها تعمل على خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ولكن ما تلبث وان تعود لوضعها الطبيعي بعد زوال الشائعة (العصار والشريف، 2000)، على سبيل المثال، إذا تم الإعلان إن الناتج الإجمالي المحلي سيزداد سيؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار مما يخلق طلب على العملة المحلية ويرفع سعر التبادل.

- الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب والنزاعات دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة (عوض، 1975).
- الخبرة في سوق المال: خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على صرف العملات (العصار والشريف، 2000).

6- النظريات المفسرة لسعر الصرف

فسرت العديد من النظريات القديمة والحديثة اختلافات أسعار الصرف بين الدول، ويجدر بالذكر أن ابن خلدون تطرق لموضوع تقلب الأسعار والقيمة السوقية للسلعة وذلك من خلال نظرية الأسعار والتي ذكرها في مقدمة أبين خلدون، حيث يعتبر ابن خلدون إن السعر هو الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل، أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والبضائع عند تداولها بين الناس وقد اعتبر السعر أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة (الطيب، 2002)، وفي عبارة أخرى أختصرها ابن خلدون في مقدمته أن خير الحالات هي التوسط في الأسعار الناتج عن سرعة حركية السلع والبضائع في السوق من خلال آلية العرض والطلب (شوقي، 1993).

أولاً: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تعود هذه النظرية للاقتصادي الإنجليزي Keynes رائد نظرية تعادل أسعار الفائدة التي تتمحور حول الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وأسواق الصرف (Hill, 2007).

فإنه وبحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، وذلك لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العملية على النحو الآتي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ (حيث id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة (ie) وإعادة بيعها لأجل بشكل

يمكن الحصول مجدداً منه على مبلغ من العملة المحلية (Ravallion, chen and Sangraula, 2009)، ويعبر عنها رياضياً كالتالي:

$$M(1+ID)= M/CC(1+ie)* CT$$

حيث أن:

ct: سعر الصرف الآني (نقداً)

cc: سعر الصرف الأجل.

ie: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

حيث تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف (قدي، 2003).

ثانياً: نظرية الأرصد

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو يلعب دور كبير في تفسير العلاقة بين سعر الصرف وكيفية تأثره بالميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات السلعية لارتباطه بمستوى الأسعار المحلية والأجنبية، وتحدد نظرية الأرصد وفق حالة ميزان المدفوعات لدولة ما وعلى أساس سعر صرفها المتبع ثابت كان أو معوم (بدوي، 2004).

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية

كما يعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية الأولى كانت مؤشراً على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات، إلا إن هذه النظرية لا تخلو من نقائص فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل (شيباني، 2009).

ثالثاً: النظرية الكمية

تركز هذه النظرية عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول.

تقود فكرة هذه النظرية إلى "جون بودان" أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود، إلا إن من أهم من أخذ بالتحليل السابق واستخدمه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر، الاقتصادي دافيد ريكاردو رائج النظرية الكمية فقد كان أول من تنبه إلى أثر كمية النقود على تحديد سعر الصرف، حيث توصل في هذا الشأن إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في العرض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، مما سيؤثر على سعر صرف العملة (Anderson, 2005).

حيث أنه إذا زادت كمية النقود المعروضة مع سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على أسعار الصرف العملة من خلال المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (الموساوي، 1993).

7- تطور النظام النقدي العالمي

لقد شهد العالم مجموعه من النظم الاقتصادية والتي ظهرت وتطورت في ظل الأزمات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسية والتي تعرضت لها المجتمعات والدول، ويعرف النظام النقدي على أنه مجموعه الطرق والإجراءات المستخدمة لمعالجه أو إنهاء عمليات التسديد بالاعتماد على أسعار الصرف والعملات الوطنية والخاصة بعمليات توظيف الأموال والقروض والعمليات الاستثمارية بين الدول (Clark, 2014).

وتعمل الأنظمة النقدية في ظل عده جهات معنية مثل: صندوق النقد والبنك الدولي وأسواق البورصات العالمية.. وغيرها ويتشكل من مختلف العمليات المالية كالإقراض، التوظيف، الاستثمار، والتوريق، وذلك لضمان استقرار معدلات الصرف ومراقبه ومتابعة العمليات المالية بالإضافة إلى عملية إقراض الدول التي يكون ميزانها التجاري عاجزاً (شافعي، 1971).

شهدت كل فترة وكل حقبة انظمة اقتصادية كان لها تأثيرها وإضافاتها على تاريخ البلدان والذي نستهلها بالنظام النقدي العالمي قبل 1971 إلى نهاية القرن 18، حيث كانت المعاملات التجارية الدولية تتم عن طريق تقنيات مالية مسيرة من طرف مدينه لندن (London)

والتي كانت تعتبر كبنك للعالم، وكانت هذه المعاملات تعتمد بالدرجة الأولى على المقابل الثابت للعملات فيما بينها، ونذكر في هذه الفترة مرحلتين هامتين أولهما:

نظام التغطية بالذهب: ويعتمد على معدل الصرف الثابت والوحيد، بحيث يتم تحديد قيمه كل عمله بوزن ثابت من الذهب، يتم تحديدها بكل حرية من طرف المؤسسات البنكية المتعاملة حيث حدث هذه العملة من تقلبات أسعار الصرف آنذاك، مما جعلها تتميز بالثبات والرضا وذلك لمدة خمسة وثلاثون سنة قبل الحرب العالمية الأولى (Young, 2000).

نظام التغطية بالتبادل بالذهب: تم اقتراح تغييرات فيما يخص خلق نظام جديد يعتمد على التقييم بالذهب وذلك أثناء مؤتمر جينيف عام 1922، بجانب نظام نقدي احتياطي يتمثل بمبدأ نظام التغطية بالتبادل بالذهب، وما هو إلا نظام معدل لسابقة يهدف إلى الاقتصاد في كميات الذهب والفرق بينهما هو وجود نظام احتياطي للصرف (عوض الله والفولي، د.ت).

فإذا كان الأول يعتمد على وجود احتياطي للذهب فالثاني يعتمد على وجود إلى جانب الذهب عملات أخرى قابلة للتحويل بالذهب، ويمكن اعتبارها مكافئ للذهب داخل احتياطي للبنوك المركزية وتسمى هذه العملات عملات مفتاحية فقط الجنية الإسترليني والدولار الأمريكي كانتا قابلتين للتحويل مقابل الذهب لذا تم اعتبارهما عملتين مفتاحيتين منذ عام 1918 أما العملات الأخرى تسمى عملات ملحقة يتم تحويلها أو مقابلتها بالذهب بالمرور على العملتين المفتاحيتين (هندريكسن، 2005). طبقت بريطانيا قبل عام 1922 هذا النظام على مستعمراتها ولكن على مبدأ المقابلة.

ويعتبر نظام التغطية بالتبادل بالذهب أيضاً هو نظام سعر ثابت ظهر ما بين الحربين العالميتين، ذلك لأن معظم الدول كانت في مرحلة إعادة النهوض بعد خروجها من الحرب منهاراً اقتصادياً وكان مفروضاً عليها استيراد السلع لتلبية طلب سكانها مما جعل الواردات أكبر من الصادرات وهذا أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل التسديد، مما خفض قيمة العملة الوطنية، دامت هذه الأزمة إلى 1939 دفع بريطانيا إلى أن تتخلى عن نظام تقييم العملة بالذهب، حيث أصبح الجنيه الإسترليني عملة عائمة وانخفضت قيمتها بحوالي 30% مقارنة بالدولار الأمريكي حيث نهجت الولايات المتحدة الأمريكية نفس المسار عام 1933 وفرنسا عام 1936 (دنيوزت، 1989).

في 25-9-1936 تم عقد اتفاقية ثلاثية ما بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى استقرار سوق الصرف مقابل الدولار، تلا ذلك الحرب العالمية الثانية والتي أطاحت باقتصاديات عدة دول حتى عام 1944 وجب إدخال نظام نقدي جديد يشجع على

التبادلات العالمية ويقوم بترميم اقتصاديات الدول وكان ذلك باتفاقية تسمى (BRETTON WOODS).

تم عقد هذه الاتفاقية في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استحداث برنامج وقائي يمكنه المساعدة في تجنب الأزمات الاقتصادية خلال سنوات العشرينيات، والتي شهدت تقلبات شديدة لأسعار الصرف، استحدث هذا المؤتمر نظام نقدي عالمي يكون له نظام صرف ثابت مقارنة بالدولار الأمريكي، والذي كان يقابل قيمة ثابتة من الذهب تساوي 35 دولار للأونصة، أما تحول العملات الأخرى يكون بواسطة الدولار الأمريكي والتي مكن تقييمها بالذهب ومن أهم أهدافه: تنظيم الأنظمة الدولية وتحقيق الاستقرار فيها، وكذلك إعادة بعث المبادلات التجارية وحرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول (دinizت، 1989).

أدى الاختلال في الميزان التجاري الأمريكي خاصة مع ارتفاع قيمة الذهب مقابل الدولار لتصل إلى 40 دولار للأونصة الواحد، بالإضافة إلى العديد من الأزمات والمشاكل التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأمريكية دفعت الرئيس الأمريكي (Inxson)، في 1971 أن يقرر عدم قابلية تحويل الدولار بالذهب، وأدت هذه الخطوة إلى انخفاض مخزون الذهب إلى أدنى مستوياته إلى حوالي 10 مليار دولار.

كما قرر فرض رسوم على السلع المستوردة تقدر بـ 10% وعليه تم التخلي عن المقابل الثابت للدولار مقابل الذهب وهي بداية زوال نظام (BRETTON WOODS).

بعد ذلك ظهرت عدة اتفاقيات من أجل حماية العملات من التعويم منها اتفاقية معهد (SMITHSONIAN) والتي عقدت في معهد (SMITHSONIAN) والذي يقع في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية وتهدف هذه الاتفاقية إلى استعمال نظام ذو معدل صرف ثابت بهوامش تعويم مسموح بها في حدود 2.25% (القباني، 2002).

ولكن بمرور الوقت أصبح هذا النظام صعب التطبيق على بعض الدول الأوروبية واثراً على استقرارها النقدي حيث قررت التخلي عنه في عام 1972 سمحت بريطانيا بتعويم الجنية الإسترليني مقابل الدولار وقد اعتبر هذا القرار بمثابة حملة هجومية على الجنية الإسترليني للمضاربة به وهذا أدى إلى ارتفاع الأسعار الداخلية للسلع، وفي منطقة "جانفي" في إيطاليا 1973 قامت بنفس القرار التي قامت به بريطانيا.

وفقاً لمعاهدة "فيفاري" 1973 تم تخفيض قيمة الدولار 10% مقابل الذهب وهذا أدى إلى عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، قررت دول في الاتحاد الأوروبي في مارس

1973 التدخل في سوق الصرف لحماية الدولار وتعويم عملاتها مقابل الدولار الأمريكي سحبت فرنسا في عام 1947 وتخلت عنه في 1976.

في 1976/1/7 عقدت اتفاقيات جاميكا، وحسب هذه الاتفاقية أصبح نظام معدل الصرف العائم هو رسمية المعتمد في اتفاقية جاميكا وانت هذه الاتفاقية بعدة أمور أهمها: إلغاء دور الذهب في النظام النقدي العالمي، و الدور الهام بحقوق السحوبات الخاصة التي أصبحت وحدة الحسابات الرسمية في صندوق النقد الدولي، على سياسات الصرف معتمدة في الدول، التخلي عن نظام الصرف الثابت لحساب نظام الصرف العالمي، مقارنة بسلة عملات معتمدة (كيسو وويجانت، 1995).

8- مراحل تطور سعر صرف الدينار الأردني

لقد كان استقرار سعر صرف الدينار الأردني في مقدمة أولويات السياسة النقدية على الدوام، وذلك لأن هذا الاستقرار يمثل ركنا هاما من أركان الاستقرار النقدي الذي يعتبر ضروريا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار . ولضمان هذا الاستثمار عمد البنك المركزي الأردني إلى ربط الدينار الأردني إما بعملة منفردة أو بسلة من العملات باستثناء فترة قصيرة (أواخر عام 1988 وأوائل عام 1989) عندما تم تعويم سعر صرف الدينار في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني (البنك المركزي الأردني، 2011).

وفي ما يلي استعراض للمراحل صرف الدينار الأردني ومراحل ربطه بعملة منفردة أو بسلة عملات ويمكن تقسيمها للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: ربط الدينار الأردني بالجنيه الإسترليني (1950-1972).

كانت العملة المتداولة قبل الانتداب البريطاني (الجنيه الفلسطيني) والتي أصدرها مجلس النقد الفلسطيني (الرفاعي، 2000)، وكانت العملة الرسمية المتداولة في كل من فلسطين وإمارة شرق الأردن، وبعد الاستقلال عام 1946، صدر القانون المؤقت للنقد الأردني رقم 35 لسنة 1949، والذي تم بموجبه تشكيل مجلس النقد الأردني وهي السلطة الرسمية المخولة بإصدار النقد والمسكوكات في الأردن، وأصبح الدينار الأردني عندها هي العملة النقدية الرسمية المتداولة في الأردن وقد أقرح للتداول (حسن، 1984).

وكان الدينار الأردني يساوي جنيها إسترلينيا واحدا، حيث كان الجنيه الإسترليني يعادل (2,8) دولاراً أمريكياً آنذاك، وقيمه الذهبية (2,48828) غراماً من الذهب، فإنه وبموجب المادة

(17) كان الدينار الأردني يحول إلى عملة أخرى وفقاً لسعر صرف تلك العملة بالجنيه الإسترليني.

تميزت هذه الفترة بانضمام الأردن إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1952/8/29، بموجب اتفاقية صندوق النقد الدولي على أنه يجب على كل عضو الإعلان عن سعر تعادل الجنية الإسترليني بالدولار كسعر تعادل الدينار = 2,8 دولار، وان سعر الجنيه الإسترليني بالذهب 2,48828 غرام من الذهب كقيمة ذهبية للدينار الأردني (الرفاعي، 2000).

في 1964/10/1 باشر البنك المركزي الأردني عمله رسمياً وأصدر آنذاك قانوناً يخص سعر الدينار مقابل الجنيه الإسترليني، حيث تنص المادة (35) من هذا القانون "يجوز للبنك المركزي أن يصدر أوراقاً نقدية أو مسكوكات في مركزه الرئيسي في عمان، مقابل دفع مسبق بالجنيه الإسترليني في لندن، وبواقع دينار أرني لكل جنيه إسترليني" ومادة (36) نصت على "البنك المركزي يتسلم في مركزه الرئيسي في عمان أية مسكوكات أو أوراق نقدية مقابل إصدار حوالات تلغرافية أو بريدية يتم دفعها في لندن بالجنيه الإسترليني، وبواقع جنيه إسترليني لكل دينار أردني)، ونصت المادة (25) من القانون أن "مجلس الوزراء يعين سعر تعادل الدينار بالذهب بعد التشاور مع البنك المركزي ونشر السعر المعين في الجريدة الرسمية" جاءت هذه المادة في 1996 وذلك لسد الثغرة في القانون السابق (المالكي، 1996).

واتسمت هذه الفترة باستخدام الأردن سعر صرف مزدوج للدينار الأردني عام 1956، السعر الأول: سعر صرف حر (Free Exchange Rate) للمستوردات غير الضرورية وللمستوردات من الدول العربية، والسعر الثاني: سعر صرف رسمي (Official Exchange Rate) للمستوردات الضرورية والمستوردات من الدول الأجنبية، وفي عام 1959 تم إيجاد سعر صرف حر مع جميع الدول العربية (عدا سوريا ولبنان) ثم جرى تعديل آخر تم بموجبه إلغاء سعر الصرف الحر عدا المستوردات المنظورة من سوريا (الرفاعي، 2000).

في عام 1966 صدر قانون مراقبة العملة الأجنبية، والذي يعطي البنك المركزي تحديد أسعار بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية، وبحكم هذا القانون أصبح البنك المركزي المؤثر على أسعار تبادل الدينار الأردني، ويصدر نشرات يومية تتضمن أسعار بيع وشراء العملات الأخرى مقابل الدينار الأردني، وبقي الأردن إلى عام 1967 مرتبطاً بالجنيه الإسترليني ولم يواجه أية تغييرات أو إختلالات، إلا بعد أن قررت الحكومة البريطانية تخفيض سعر تعادل الجنية الإسترليني بنسبة 14,3% وهذا تسبب بتخفيض مباشر في قيمة الدينار الأردني نظراً للارتباط به في تلك الفترة، حيث أصبح الدينار يعادل 1,3 إسترليني (المالكي، 1996).

ونتيجة لتخفيض في سعر الجنية الإسترليني، أدت إلى خفض قيمة الموجودات من الجنية الإسترليني في البنك المركزي، وتخفيض المعاملات المصرفية والتي يستخدم فيها الجنية الإسترليني، أدى ذلك بالبنك المركزي أن يوصي بعدم إجراء أي تخفيض مقابل سعر صرف الدينار الأردني، هذا الأمر يزيد من ثقة المدخرين والمواطنين بالدينار الأردني وبالتالي استقرار المستوى العام للأسعار، وأدى هذا التخفيض إلى خسائر تقدر بقيمة 6,43 مليون ديناراً، وقد تحملها البنك المركزي حفاظاً على قيمة الدينار الأردني وحفاظاً على سعر صرفه، وتجنباً لانخفاض قوته الشرائية، وبهدف المحافظة على الاستقرار النقدي، وهذا أدى إلى فك ارتباط الدينار بالإسترليني، وتم ربط الدينار بالدولار الأمريكي والذهب بما يعادل 1 دينار أردني مقابل (2,8) دولار أمريكي (الحنوي، 1995).

المرحلة الثانية: ربط صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي (1967-1975).

أدت الأزمة في المرحلة السابقة إلى خسائر مبالغ كبيرة وأثار سلبية بسبب انخفاض قيمة الجنية الإسترليني، والذي كان الدينار الأردني مرتبطاً به، وهذا دفع بالبنك المركزي الأردني إلى فك الارتباط بالجنية الإسترليني، والارتباط بالدولار الأمريكي، بسعر تعادل 2,8 دولار لكل دينار أردني، وبهامش تذبذب 2,25% من سعر التعادل (علي، 1994).

في عام 1971 قام الرئيس الأمريكي نيكسون بتخفيض قيمة الدولار ووقف تحويله إلى ذهب، أي الانسحاب من نظام بريتون وودز، أدى ذلك إلى تعويم الدولار الأمريكي وتعرض سعره لتقلبات حادة أمام العملات الأخرى، وتخفيض قيمته في عامي 1972 و 1973، وهذه العوامل أدت إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الأردني وصل إلى 9,1 مليون دينار (الرفاعي، 2000).

دفعت هذه التغييرات في النظام النقدي العالمي إلى استحداث وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) وذلك من أجل مشكلة السيولة، وتستخدم كوسيط للتبادل التجاري والتسويات بين صندوق النقد الدولي والدول الأعضاء بدلاً من الذهب والدولار الأمريكي اللذان لم يعودا العملة الاحتياطية الدولية التي يقوم عليها نظام النقد العالمي (السمهوري، 1994).

وبعد الخسائر التي واجهها الأردن بعد فك ارتباطه بالجنية الإسترليني، وبعد ربط بالدولار الأمريكي وتعرضه لخسارة أكبر أثرت سلباً على الميزان التجاري وعلى الاحتياطي النقدي، وأدت إلى عجز في الميزان التجاري الأردني، قرر البنك المركزي الأردني ارتباطه بوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR).

المرحلة الثالثة: نظام التثبيت بحقوق السحب الخاصة (1975-1986).

قرر البنك المركزي الانضمام إلى وحدة حقوق السحب الخاصة والمكونة من ست عشرة عملة رئيسية، وهذا أعطاهما طابع الاستقرار، حيث تم ربط الدينار بسعر تعادل (2,5795) وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار أردني، وبهامش تذبذب (2,25%) هبوط وصعود، هادفاً بذلك المحافظة على الاستقرار في قيمة الدينار الأردني والتي لم تتحقق في حالة الإسترليني والدولار الأمريكي.

احتفظ الدينار الأردني بسياسة ربطه بسلة العملات لسنوات طويلة باستثناء عام 1984، حيث بدأت المؤشرات الاقتصادية تلمح بأن الدينار الأردني كان مقيم أكثر مما يجب في تلك الفترة، وذلك نتيجة لهبوط المستوى الاقتصادي في تلك الفترة، حيث بدأ هامش التذبذب بين الدينار وحقوق السحب الخاصة حتى وصل 3,8%، وذلك لتجنب التقييم المغالي به للدينار الأردني والتخفيف من الآثار السلبية للمعاملات الخارجية للبلاد، والتقليل من حدة انحراف سعر السوق عن السعر الرسمي، وفي هذه الفترة كان الدولار يرتفع بقوة مما يؤثر في قيمة الدينار وذلك لتقل الدولار في سلة حقوق السحب الخاصة، حيث يشكل الدولار 42%، وهذا اضطر للبنك المركزي أن يوسع الهامش إلى 4% حيث كانت وحدة حقوق السحب الخاصة قد أصبحت مؤلفة من خمسة عملات (البنك المركزي الأردني، 1974).

المرحلة الرابعة: أزمة الدينار الأردني ومرحلة التعويم (1988-1989).

يرجع أصل هذه الأزمة إلى عوامل سياسية، حيث أدت إلى تراجع نسبة تحويلات العاملين إلى نسبة 21%، وتقلص فرص العمل المتاحة، إضافة إلى التراجع في الاحتياطي في البنك المركزي والركود الذي أصاب المنطقة ككل، إضافة إلى تزايد الطلب لتغطية الحاجات العامة، وكان المتعاملون بالعملات الأجنبية في البنوك الأردنية وبنوك دول الخليج يراقبون احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وتخوفهم من أن الدينار الأردني مقيم بأعلى من قيمته في ظل وجود تقارير في الصحف الأردنية تطالب بالتخفيض، ووافق كل ذلك عدم تقيد من قبل البنوك التجارية والصرافين بتعليمات مراقبة العملة الأجنبية، وكان نتيجة ذلك تهريب كميات كبيرة من العملات الأجنبية إلى خارج الأردن، وزيادة الفرق بين سعر سوق الصرافة وبين السعر الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي (السمهوري، 1994)، هذا فضلاً عن عملية المضاربة وحالة الركود الاقتصادي في الأردن، أدى إلى تزايد مدفوعات البلد الخارجية من العملات الأجنبية تسديداً لأثمان المستوردات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية وخدمة الديون الخارجية، وكان البنك المركزي ينفق من ودائع العملات الأجنبية المحفوظة لديه، بمعنى أن

البنك أصبح عاجزاً عن دفع هذه الودائع الموجودة تحت الطلب (المالكي، 1996)، ففي الأعوام (1988-1989) تعرض فيها الاقتصاد الأردني إلى أزمة أسعار صرف قاسية أدت إلى خسارة الأردنيين لنسبة كبيرة في أصولهم، وتركت الحكومة بمديونية عالية حدا وأتت هذه الأزمة كنتيجة طبيعية لتراكم العجز في الموازنة، حيث أدت إلى ازدياد المديونية بنسبة كبيرة .

أدت هذه الأزمات والمشاكل والضغوطات الكبيرة إلى تفجير الأزمة الاقتصادية، وهي انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، لجأ فيها البنك المركزي الأردني لوقف هذه الأزمة عن طريق سياسة التعويم المدار، والتي يستطيع من خلالها البنك المركزي التدخل للتأثير على سعر الصرف صعوداً وهبوطاً لتحقيق أكبر قدر من التوازن (التايه واحمد، 1997).

المرحلة الخامسة: الربط بالدولار الأمريكي 1989.

أثرت أزمة انخفاض الدينار الأردني في المرحلة السابقة تأثيراً مباشراً على جميع القطاعات الخاصة والعامة، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار والخدمات، وأدت المرونة في سعر صرف الدينار الأردني إلى خلق ضغوط تضخمية بنفس معدل الانخفاض في سعر صرف الدينار أي بنسبة (30%)، وبعد تنفيذ سياسية التعويم المدار خرجت الكثير من رؤوس الأموال خاصة عن طريق الصرافين، مما أثر على الدينار الأردني، لقد سارع البنك المركزي في شباط عام 1989 على تثبيت سعر صرف الدينار إدارياً عند مستوى 540 فلساً للدولار (أي 1,85 دولار للدينار الواحد)، وتم الالتزام بهذا السعر من قبل البنوك والشركات المالية وذلك بعد أن تم إغلاق محلات الصرافة، وكان نتيجة لهذه التطورات، نشوء سوق سوداء (Black market)، للتعامل بالعملات الأجنبية بدأت بهامش فرق بينها وبين السعر الرسمي قدره 4% تقريباً، ثم نشطت في فترة لاحقة بحيث تجاوز الفرق نسبة 8% إلى أن اضمحلت فيما بعد (ابو الشعر، 1990).

المرحلة السادسة: الربط بسلة العملات (1989-1995)

تقوم هذه السياسة لسعر الصرف على أساس ربط الدينار بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية التي تقيم بها وحدة حقوق السحب الخاصة، مع إعطاء كل عملة من هذه العملات الداخلة في السلة وزن يتناسب مع أهمية تلك العملة في العلاقات الاقتصادية للأردن مع العالم الخارجي، وفي ضوء ذلك يقوم البنك المركزي باحتساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بشكل يومي، مع استخدام هامش مناسب لتجنب التذبذبات الحادة في أسواق العملات

الأجنبية (البنك المركزي الأردني، 1989)، وفي حالة عدم التأكد والاستقرار بنظام التعويم، وكذلك تجنب جمود ربط الدينار بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (التايه وأحمد، 1997).

وهدفت هذه الخطوة إلى إعادة الاستقرار للدينار الأردني بعد كل الأزمات التي تعرض لها سابقاً، والتي أدت إلى الانخفاض من قيمته، حيث ساهم دخول البنك المركزي لسلة العملات إلى حد كبير في سد العجز القائم في تلك المرحلة، وعزز استقرار سعر صرف الدينار في السوق الموازي مما ساهم في رفع قيمة الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية.

المرحلة السابعة: التثبيت إلى الدولار الأمريكي

في 1995/10/23 بدأ البنك المركزي الأردني، بإتباع سياسة جديدة وذلك ليحقق بها استقرار الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، مع ترك أسعار بقية العملات الرئيسية متقلبة بحسب تطورات أسعارها في الأسواق العالمية اتجاه الدولار الأمريكي (التايه وأحمد، 1997).

وفي سياق تثبيت سعر الصرف الأردني بالدولار، قام البنك المركزي الأردني بدراسة أثر رفع سعر صرف الدينار الأردني 5% مقابل الدولار علي احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وحجم السيولة في الاقتصاد والمديونية وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، واکتملت هذه الدراسة عام 2008، وكانت هذه الدراسة رقمية، أنه وعلى الرغم من فوائد بسيطة في الأجل الآني والقصير، النتيجة كانت لصالح إبقاء الدينار مرتبطاً بالدولار بسعره الحالي، وأعد البنك المركزي الأردني دراسة أخرى في 2/15/2008 واستخدم فيها خمسة معايير لمعرفة إذا كان هناك اختلالات في سعر صرف الدينار مستخدماً الاقتصاد القياسي وأظهرت النتيجة أنه لا يوجد اختلالات تذكر في سعر صرف الدينار الأردني (طوقان، 2008).

إن السياسات المتبعة حالياً في الأردن تسير باتجاه التحرر والانفتاح بهدف تعزيز التنافسية وتحقيق نمو مرتكز إلى زيادة الصادرات، وتم في مجال نظام الصرف إلغاء جميع القيود، وتم تطوير التشريعات الاقتصادية بما يتلاءم مع هذه الأهداف إن السياسات المالية والنقدية المتشددة التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني هي سياسات تستحق الاهتمام، لأنها ستوفر المناخ الاستثماري وتساعد على تحقيق النمو وجلب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة وهي زيادة الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع (التايه واحمد، 1997).

واصل البنك المركزي الأردني خلال عام 2011 رصد ومتابعة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية وتداعيات حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بعض الدول العربية وأزمة الديون التي تجتاح منطقة اليورو وذلك من أجل تبني السياسة النقدية المناسبة التي تحافظ على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني من خلال توفير هيكل أسعار فائدة مناسب قادر على الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي المحلي والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية (البنك المركز الأردني، 2011).

وفي دراسة اقتصادية حول سياسة سعر الصرف الثابت الناجعة وتلاؤم الاقتصاد الأردني، أعدها المرصد الاقتصادي بكلية المال والأعمال في الجامعة الأردنية في 12/21/2013 خلصت إن آثار السياسة النقدية لم تنعكس بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، في حين كان لها آثار مباشرة على كل من المجاميع النقدية وأسعار الفائدة في السوق النقدي والتي بدورها تؤثر على المتغيرات الحقيقية. وخلصت الدراسة إلى أن سياسة سعر صرف الدينار الأردني كانت سياسة ناجعة وذلك من خلال التركيز على تقوية الاحتياطات الأجنبية إضافة إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تعمل من جانب إلى تراكم عملات أجنبية، وتقوية القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني من جانب آخر، والذي يترتب عليه تقوية الأساس للانتقال إلى نظام سعر صرف حر كخطوة مستقبلية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات المتعلقة بتحليل توازن واستقرار سعر الصرف من الدراسات المهمة والتي تهدف إلى مساعدة الدول (من خلال النتائج) في إدارة سياسات أسعار الصرف المستخدمة في الدولة بكفاءة على مجموعات من الدول و/أو دول منفردة. ونجد أن معظم هذه الدراسات هي تطبيقية البحث. وجدت الباحثة أن أغلبية الدراسات في هذا الموضوع هي أجنبية، أما العربية فهي تمثل الأقلية أو تلامس جزءاً من الموضوع. ويمكن تقسيم الدراسات السابقة في موضوع تعادل القوة الشرائية إلى:

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة صحراوي (2010) بعنوان: محددات سعر الصرف: دراسة قياسية نظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مضمون النظريات المفسرة لسعر الصرف، وأهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، وتوضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية والأجنبية للأسعار، عن طريق اختبار وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار المستهلك، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى اختبار فرضيات النموذج النقدي على تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا انطلاقاً من متغيرات الاقتصاد الكلي الداخلة في النموذج وهذا خلال الفترة الزمنية (1974-2007).

وقد استخدم الباحث في تحليله اختبار التكامل المشترك، واختبار وحدة الجذور والتي من خلالها يتم الكشف عن عدم الاستقرار في الدينار الجزائري وذلك خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، واستخدم اختبار Dicky- Fuller لتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار للسلسلة الزمنية.

وقد تبين من نتائج اختبار قدرة نظرية تعادل القوة الشرائية في تفسير سعر صرف الدينار الجزائري، أو اختبار وجود أو عدم وجود علاقة طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشر أسعار المستهلك في الجزائر، أن هذه النظرية غير قادرة على شرح تحركات سعر صرف الدينار الجزائري، مما يؤكد عدم صحتها على واقع

الاقتصاد الجزائري. أي أن نتيجة هذه الدراسة لا تؤيد فرضية تعادل القوة الشرائية التي تربط بين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك.

2- دراسة شيباني (2009) بعنوان: سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)

حاول الباحث في هذه الدراسة والتي أجريت على الجزائر في الفترة الواقعة ما بين 1963-2006 على تحديد دور سياسة الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي، لما لها من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناول فيه علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الكلية والسياسية والنقدية والمالية، باستخدام طريقه المربعات الصغرى، بالإضافة إلى اقتراح نموذج ديناميكي يفسر سعر الصرف في الجزائر بواسطة ثلاثة متغيرات: الصادرات والكتلة النقدية وسعر الصرف .

ومن النتائج التي توصل لها الباحث: وجود علاقة طردية بين الصادرات وسعر الصرف، مما يؤثر إيجابا على ميزانية الدولة، ووجود تأثير سلبي لمعدلات التضخم في سعر الصرف.

3- دراسة هذلول (2008) بعنوان: العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن ودرجة تأثيرها، وسرعة انتقالها إلى مؤشرات الأسعار المحلية وذلك خلال الفترة الزمنية (1985-2006).

واستخدم الباحث تحليل الانحدار الاتجاهي، حيث أظهرت نتائج تحليل استجابة ردة الفعل وتحليل مكونات التباين وجود علاقة قوية بين أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن، وأن استجابة مؤشر أسعار تجارة الجملة للتحركات في أسعار الصرف كانت أكبر من استجابة مؤشر أسعار المستهلكين وذلك لرغبة المستوردين بامتصاص جزء من التحركات على حساب هوامشهم الربحية.

كما تبين من النتائج إلى وجود أثر إيجابي وقوى بين أثر صدمة الطلب وصدمة العرض، على انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشرات الأسعار المحلية في الأردن، وان التأثير خلال الفترة الأولى والثانية مستقر، بينما تزايد الأثر خلال الفترة المتبقية.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

رغم أن أسعار الصرف الاسمية للدينار الأردني، والمثبتة أمام الدولار الأمريكي ساهم في استقرار سعر صرف الدينار الأردني وساعد على امتصاص بعض الآثار الناتجة عن تقلبات العملات الأجنبية، إلا أن الباحث يوصي باعتماد أنظمة صرف أقل تشدداً، فهناك سلسلة من أنظمة الصرف والتي تتراوح بين الاتحادات النقدية، مجلس العملة أنظمة الصرف المثبتة إلى عملة ارتكاز، إلى أنظمة الصرف الزاحفة والمعدلة إلى عملة ارتكاز. عملة مستهدفة أنظمة صرف مرنة مدارة إلى أنظمة صرف مرنة وحررة بالكامل.

4- دراسة طلعت ومحسن وجاسم (2008) بعنوان: تقييم أسعار صرف بعض العملات العربية بالدينار العراقي باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية.

تناولت هذه الدراسة تقييم أسعار صرف العملات باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من عشرة عملات لبلدان عربية قريبة من العراق، وبعد تقييم أسعار صرف هذه العملات توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات تتفق في جوهرها على إمكان استخدام هذه النظرية في تقييم أسعار صرف العملات في حالة الظروف البيئية المستقرة وعدم إمكان ذلك في الظروف البيئية غير المستقرة.

وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات منها:

- تقدم نظرية تعادل القوة الشرائية رؤية مستقبلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم التقلبات الحاصلة في أسعار صرف العملات عندما تكون الظروف البيئية مستقرة كما في قطر السعودي، ولا يقدم مثل هذه الرؤية في الظروف البيئية غير المستقرة كظروف العراق.

- يوجد ارتباط وثيق بين أسعار صرف العملات وعامل التضخم وهذا يؤيد مضامين نظرية تعادل القوة الشرائية، على أن تكون الظروف الاقتصادية والسياسية لبلد العملة ظروفًا مستقرة نسبياً.

5- دراسة العلي (1997) بعنوان: أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن.

استخدم الباحث تحليل الانحدار في دراسته وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، والتي هدفت إلى تحليل وقياس أثر انخفاض قيمة الدينار الأردني على الميزان التجاري الأردني، وعلى الأسعار المحلية، والمديونية الخارجية، والاستهلاك الغذائي، والتعرف إلى السياسات الحكومية المتعلقة بتحديد سعر الصرف واختبار قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة.

وقد توصل الباحث إلى أن مرونة المستوردات الأردنية تجاه سعر الصرف ضعيفة، وإلى أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة، وأن عملية الإحلال بين المدخلات المحلية والأجنبية محدود. كما أن هناك علاقة بين تخفيض سعر صرف العملة وعجز الميزان التجاري.

وكانت توصيات الباحث هي:

ضرورة العمل على تقليل حساسية الاقتصاد الأردني للظروف المحيطة، وذلك عن طريق التقليل من الديون الخارجية، ومعالجة العجز المزمّن في الميزان التجاري الأردني، وضرورة العمل على استقرار سعر صرف العملة وتدعيم الثقة بها وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية من العام 1974 إلى 1994.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة AIZyoud (2015) بعنوان:

An Empirical Test of Purchasing Power Parity Theory For Canadian Dollar-US Dollar Exchange Rates

في هذه الدراسة والتي بين فيها الباحث التغيرات الحاصلة ما بين أسعار صرف الدولار الأمريكي والدولار الكندي في المدى الطويل خلال الفترة الزمنية الواقعة (1995-2008) باستخدام اختبار التكامل المشترك Engle-Granger.

قام الباحث من خلال هذه الورقة البحثية من فحص كل من نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة والنسبية وذلك لتحديد سعر الصرف لكل من كندا والولايات المتحدة، وبالفحص الدقيق للبيانات التي توضح أن أسعار المخرجات تتحرك بشكل بطيء وهذا ضد نظرية تعادل القوة الشرائية في المدى القصير، حيث وضح التحليل أن نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة لم تحدث، وهذا يعود إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى ما بين سعر الصرف الملاحظ ونظرية تعادل القوة الشرائية، وهذا يوضح تحليل التكامل المشترك.

بالإضافة إلى أن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية لن تحدث، ومع ذلك فإن معدل تعادل القوة الشرائية هي فعالة في شرح سعر الصرف الفعلي ما بين كندا والولايات المتحدة، وقد يتم توظيف اقتصاد قياسي أكثر صرامة يقوم برفض فاعلية تعادل القوة الشرائية وبقوة، وحتى نلتقط العلاقة ما بين سعر الصرف الحقيقي وتعادل القوة الشرائية في المدى الطويل يلزم فترة أطول من التحليل.

في التحليل والذي افترض فيه أن نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة لن تحدث، مبينا انه لا يوجد علاقة طويلة الأمد ما بين سعر الصرف ونظرية تعادل القوة الشرائية، حيث توصل الباحث إلى أنه لا يوجد تكامل مشترك ما بين أسعار الصرف الحقيقية ونظرية تعادل القوة الشرائية وهذا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الأمد ما بين سعر صرف الدولار الأمريكي والدولار الكندي، وخلصت الدراسة إلى أن أسعار المخرجات تتغير بشكل بطيء وهذا دليل ضد نظرية تعادل القوة الشرائية في المدى القصير.

2- دراسة Voinea (2013) بعنوان:

The Purchasing Power Parity: Evidence from the great financial crisis

أجريت هذه الدراسة عام 2013، حيث قام الباحث بتحليل فاعلية نظرية تعادل القوة الشرائية لأربعة عملات قبل وبعد الأزمة المالية العظيمة مقابل الدولار الأمريكي، وقد تضمنت الدراسة بيانات كل من كندا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية (1980-2013)، أما البيانات المتعلقة بمنطقة اليورو خلال الفترة الزمنية (1999-2013)، وشملت الدراسة (منطقة اليورو، المملكة المتحدة، كندا، اليابان) والدولار الأمريكي على أنه البلد الأجنبي.

استخدم الباحث طريقتين مختلفتين لاختبار حدوث تعادل القوة الشرائية، أولهما : اختبار وحدة الجذور وذلك لاختبار ثبات أو عدم ثبات سعر الصرف، وخلصت هذه الدراسة انه إذا كان سعر الصرف ثابت هذا يعني حدوث تعادل القوة الشرائية، أما إذا كان غير ثابت هذا يعني عدم وقوع تعادل القوة الشرائية، أما الطريقة الثانية اختبار التكامل، وفي هذه الطريقة قدمت دليل على حدوث تعادل القوة الشرائية في المدى الطويل فقط عند اليورو عند مستوى ثقة 5% خلال فترة الأزمة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى انه ولا واحدة من الطريقتين التقليديتين لاختبار تعادل القوة الشرائية يمكن أن يحل قطعاً قضية تعادل القوة الشرائية، ومن خلال النتائج تبين عدم فاعلية هذه الفرضية، وذلك لأن كل من سعر الصرف الاسمي والأسعار النسبية يتشاركان نفس الاتجاه لذلك فإن سعر الصرف الحقيقي يعني أنها عملية ساكنة.

3- دراسة Warrad (2012) بعنوان:

Real Exchange rate misalignment economic performance

حاولت هذه الدراسة تقدير اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني وأثره على النمو الاقتصادي الأردني، على الرغم من وجود العديد من الإجراءات لمنع هذا الاختلال في سعر الصرف الحقيقي، وذلك خلال الفترة الزمنية (1996-2012).

استخدمت هذه الدراسة مقياس تعادل القوة الشرائية وذلك لما يتميز به من البساطة، لتقدير تأثير اختلال سعر صرف الدينار الأردني على الأداء الاقتصادي، حيث كشفت عن فترات من الاختلال لسعر صرف الحقيقي للدينار الأردني، الأولى 1996-2000 والثانية وهي الأقوى وحصلت خلال الفترة الواقعة بين 2006-2012، والفترة الوسطية بين الفترتين السابقتين ما بين 2006-2005، شهد فيها سعر الصرف نسبة محاذاة إلى مستوى التوازن في المدى الطويل، وقدمت هذه الدراسة دليلاً مؤقتاً عن المغالاة في الدينار الأردني.

علاوة على ذلك فقد دعم التقدير الاقتصادي وجود التأثير السلبي للمحاذاة الغير صحيحة لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث أن المبالغة في سعر الصرف الحقيقي ينظر لها باهتمام عظيم، لأن من المتوقع منها ردع النمو الاقتصادي أكثر من المبالغة في سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد يقدم فرصة لبحث جديد.

ومن التوصيات التي أوصى بها الباحث:

إن تأثير انحراف سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي يجب أن يتم تحليله باستخدام قياسات خاصة لانحراف سعر الصرف الحقيقي ومقارنة النتيجة بنتيجة البحث.

4- دراسة Huseyin, Ferit, ASLAN (2010) بعنوان:

The Validity of Purchasing Power Parity Hypotheses in Middle East and Northern Africa Countries

وضحت هذه الدراسة اختبار فرضية تعادل القوة الشرائية وذلك لتحديد التطور الطبيعي لمستوى سعر الصرف في 13 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام بيانات أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوداء (1970-1998).

في هذه الدراسة قام الباحثان باستخدام بيانات سعر الصرف الحقيقي في الأسواق الرسمية وفي الأسواق السوداء، وذلك للثلاثين دولة والتي تم فحصها خلال الفترة الزمنية، وذلك لاختبار الدليل على حدوث تعادل القوة الشرائية فيها، وقد استخدم

الباحثان في هذا الاختبار العامل المشترك لوحدة الجذور وذلك لتوضيح التطور الطبيعي لتوضيح الفواصل في المستوى والاتجاه وقد وجد الباحثان أن السلسلة والتي تحوي جميع أسعار الصرف قد رفضت وحدة الجذور عن مستو معنوية 10% أو أفضل، ما عدا أسعار الصرف في الأسواق الرسمية في تونس وسوريا، وأسعار الصرف في السوق السوداء في إيران، أي أن نظرية تعادل القوة الشرائية تحققت لأسعار الصرف الحقيقي في كل من الأسواق الرسمية والأسواق السوداء في عشرة دول من أصل ثلاثة عشر دولة قيد الدراسة.

استخدم فيها الباحث طريقة العامل المشترك الأكبر لوحدة الجذور، وهذه الطريقة توضح نقاط الضعف في المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي في دول الدراسة، وتوصل الباحث إلى وجود دليل رفض القوة الشرائية في الدول عند مستوى دلالة 10%، وخلصت إلى أن تعادل القوة الشرائية يحصل في الأسواق الرسمية والسوداء لسعر الصرف الحقيقي في عشرة دول من أصل 13 دولة قيد الدراسة.

5- دراسة (Manzur and Chan (2010) بعنوان:

Exchange Rate Volatility and Purchasing Power Parity: Dose EURO make any Difference?

أجريت هذه الدراسة عام 2010 والتي تضمنت 12 دولة أوروبية تستخدم عملة اليورو وذلك لقياس مدى ملائمة اليورو باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية وأثر ذلك على التضخم، استخدم الباحثان طريقة جديدة لاختبار تعادل القوة الشرائية (PCA) تحليل المكونات الأساسية، واستخدمت طريقة القياس هذه لاختبار تعادل القوة الشرائية لعملة اليورو مقابل ثلاثة عملات مستخدمه في اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة.

وقد توصل الباحثان إلى أنه وبعد قياس القوة الشرائية، أن معدل التضخم لا يمكن ملاحظته في الدول التي أجريت عليها الدراسة.

وقد خلصت الدراسة أنه وبعد قياس معدل التضخم والذي يستخدم لاختبار شرط تعادل القوة الشرائية لعملة اليورو مقابل كل من الدولار الأمريكي والجنية الإسترليني والين الياباني، إلى وجود دليل ضعيف يدعم تعادل القوة الشرائية في كل من اليورو مقابل الدولار والجنية الإسترليني مقابل اليورو وأسعار الصرف، والرفض لليورو مقابل الين الياباني.

6- دراسة An (2006) بعنوان:

Exchange Rate Pass- Through Evidence Based on Vector Auto regression with sign Restrictions

استخدم الباحث في هذه الدراسة ثمانية متغيرات داخلية وهي أسعار النفط، أسعار الفائدة قصيرة الأجل، أسعار الصرف الاسمية الحقيقية، مؤشر أسعار الصادرات، مؤشر أسعار المستوردات، مؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المنتجين، مؤشر أسعار المستهلكين، وذلك لقياس اثر انتقال وانعكاس التغيرات في أسعار الصرف على مؤشر الأسعار المحلية (مؤشر أسعار المستوردات ومؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلكين) على مجموعة مكونة من ثمانية دول استخدم في هذه الدراسة نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن انعكاس أسعار الصرف غير مكتمل من عدة أوجه وأن سرعة الانعكاس تناقصت خلال المراحل المختلفة من سلسلة التسعير، وتبين أن معامل اثر انعكاس أسعار الصرف يتعاضد في الاقتصادات صغيرة الحجم التي ترتفع فيها نسبة المستوردات من حجم التجارة الخارجية والتي تعاني من ارتفاع نسب التضخم وانعدام الاستقرار النقدي.

7- دراسة Alba and Papell (2005) بعنوان:

Purchasing power parity and country characteristics: Evidence from panel data test

في هذه الدراسة والتي تم فيها اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في المدى الطويل باستخدام اختبار لوحه بيانات لاختبار وحدة الجذور لسعر صرف الدولار الأمريكي ل 84 دولة متطورة، وذلك خلال فترة تعويم سعر الصرف.

وحسب رأي الباحثان فإن نظرية تعادل القوة الشرائية يتم دراستها باقتراح إنها كل شيء أو لا شيء، وهذا بمعنى إما أن فرضية وحدة الجذور مرفوضة والدليل على نظرية تعادل القوة الشرائية قد تم إيجاده، أو أن فرضية وحدة الجذور غير مرفوضة والدليل على نظرية تعادل القوة الشرائية لم يتم إيجاده، في حين أن هذا المنظور مناسب لنظرية تعادل القوة الشرائية ما بين للدول المتطورة ذات الخصائص المتشابهة، وهذا ليس مناسب لدراسة نظرية تعادل القوة الشرائية ما بين أكثر من مجموعة متنوعة من الدول المتطورة.

وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة أن الدول المنفتحة على التجارة والأقرب على الولايات المتحدة الأمريكية لديها دليل قوي على القوة الشرائية المتعادلة، مع انخفاض التضخم والمعدل الاسمي لسعر الصرف، وقد ضحت هذه الدراسة أن القوة الشرائية تحصل للدول الأوروبية وأميركا اللاتينية ولكنها لا تحصل للدول الأفريقية والآسيوية وتوضح نتائج هذه الدراسة أن الخصائص لبلد ما يمكن أن تساعد في تفسير الانحرافات والتوازن في المدى الطويل للقوة الشرائية.

8- دراسة Nusair (2003) بعنوان:

Testing the validity purchasing power parity for Asian countries during the current float

استخدمت هذه الدراسة لاختبار فاعلية تعادل القوة الشرائية على مجموعه بلدان الأزمة الآسيوية خلال التعويم الحالي باستخدام اختبار وحدة الجذور دولة وذلك خلال الفترة الزمنية (1975- 1999)، في هذه الورقة البحثية اختبار جذور لوحه البيانات للدول الأمريكية باعتباره عملة مرجعية لتحقيق القوة الشرائية المتعادلة لمجموعة متنوعة من 84 من البلدان المتقدمة والنامية.

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يقوم باختبار فاعلية تعادل القوة الشرائية لعينة من الدول النامية من بلدان الأزمة المالية الآسيوية خلال التعويم الحالي، وذلك باستخدام اختبار ديكر فولر المطور، واختبار وحدة الجذور، حيث بينت نتائج الدراسة إلى وجود دليل قوي على السكون في سعر الصرف الحقيقي في إندونيسيا فقط، وليل آخر ضعيف عند مستوى دلالة 10%، لكل من كوريا وتايلاند.

وقد كشف التحليل عن وجود دليل قوي لتعادل القوة الشرائية في كل من إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايلاند، وبالجمع ما بين وحدة الجذور مع السكون، يؤكد لنا السكون في سعر الصرف الحقيقي لكل من إندونيسيا وكوريا، وتؤكد أيضا عدم السكون لسنغافورا. أما نتائج تحليل اختبار بيرن تبين حسابات فواصل هيكلية محتملة في سلسلة سعر الصرف الحقيقي، توضح دليل السكون لإندونيسيا وكوريا عند مستوى دلالة 5%، ولكل من ماليزيا وتايلاند عند مستوى دلالة 1%، 10%، وهذا يوضح حدوث نظرية تعادل القوة الشرائية ل أربعة دول من أصل ستة دول آسيوية قيد الدراسة، وهذا يعني أن الانحرافات في نظرية تعادل القوة الشرائية عابرة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن تعادل القوه الشرائية لا تعقد في 4 بلدان من أصل الـ 6 دول التي تمت عليها الدراسة، مما يعني أن تعادل القوه الشرائية عابرة بناءً على الدراسة.

9- دراسة Bhattacharya (2003) بعنوان:

Exchange Rate Regime Consideration for Jordan and Lebanon

في هذه الدراسة والتي أجريت على الأردن ولبنان سنة 2003، والتي شملت أعوام الدراسة 1980-1999 والتي استخدم فيها الباحث نموذج الانحدار الإتجاهي في تحديد نظام صرف ملائم للتطبيق في كل من الأردن ولبنان، بافتراض أن سعر الصرف هو الأساس في مواجهة الأزمات التي تمر في تلك المنطقة آنذاك، مثل الحرب الأهلية في لبنان واحتماليه تخلي فلسطين والقطاع عن الدينار بالنسبة للأردن.

وكانت نتائج الدراسة بالنسبة للبنان أن الذبذبات في الناتج كانت أسبابها صدمات عرض وطلب، بينما كان 50% من التذبذب في الناتج في الأردن كان سببه نقدي.

وتوصل الباحث أيضاً إلى عدم وجود دلائل حول فاعليه أسعار الصرف الاسمية، وذلك أنها تتطلب أجوراً اسمية ثابتة وبما أنه لا يوجد وفي الدولتين دلائل حول مرونة الأجور فإن أسعار الصرف الثابتة ليست فاعلة.

وخلص الباحث إلى أن تطبيق أسعار الصرف الاسمية تساعد في السيطرة على التضخم في أدنى مستوياته، ولكن وبسبب وجود مستويات عالية من الدولار في لبنان وعدم وجود بدائل سلعية في الدولتين أدى إلى صعوبة تقبل نظام أسعار الصرف الاسمية.

مع ذلك فإن الباحث يفترض أن سعر الصرف الثابت هو الأفضل للبلدين، وإن هذا السعر يجب أن يبنى اعتماداً على التفضيل التجاري للبلدين، أي ربطه بسلة عملات أو عملة قوية.

10- دراسة Belaisch (2003) بعنوان:

Exchange Rate Pass – Through in Brazil

أجريت هذه الدراسة خلال العام 2002 وشملت الفترة الزمنية 2000-2001 في البرازيل. توصل الباحث في دراسته إلى حقيقة أن أسعار الصرف في البرازيل لم تؤثر في الأسعار المحلية مقارنة مع دول لاتينية مشابهة بل كان أثر انتقال أسعار الصرف مشابه لأثر ذلك في الدول الكبرى.

وبرر الباحث نتائج بحثه إلى أن انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين كان محدوداً ولكن سريعاً بينما كان اثر ذلك على أسعار المنتجين أكبر وأكثر سرعة، وأدت إلى ذلك عدة عوامل منها المستوى المنخفض من النشاط الاقتصادي في البرازيل وان معظم الشركات قامت بامتصاص أثر الصدمات الخارجية مفضلة ذلك على نقل هذا الأثر إلى المستهلكين كما كان لتوفر السلع البديلة للسلع المستوردة اثر في تخفيض حدة انتقال أثر أسعار الصرف وان ارتفاع الأسعار والأجور كان محدوداً في الاقتصاد وأخيراً فإن الشعور بأن الكساد كان مؤقتاً كان له أيضاً دوراً فاعلاً في امتصاص آثار تحركات أسعار الصرف.

11- دراسة Cooper (1994) بعنوان:

Purchasing Power Parity: A Co integration Analysis of the Australian , New Zealand and Singaporean Currencies

أجرى الباحث هذه الدراسة على عملة كل من أستراليا ونيوزلندا وسنغافورا، وذلك لإلقاء الضوء على بعض الاختبارات التي تستخدم لقياس التكامل والتوازن لاختبار فعالية نظرية تعادل القوة الشرائية باستخدام السلاسل الزمنية الفصلية وذلك خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين 1973-1992.

وقد خلص الباحث في هذه الدراسة وبعد تطبيق اختبار التكامل المشترك على عملة كل من أستراليا ونيوزلندا وسنغافورا، إلى وجود دليل على عدم حدوث تعادل القوة الشرائية في المدى الطويل على العملات الثلاثة والتي قيد الدراسة.

اختبار التكامل المشترك الذي تم تطبيقه في الدراسة لم يدعم وجود علاقة توازن في المدى الطويل ما بين نسبة أسعار المستهلك وسعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي لأي من الثلاثة دول التي تمت عليها الدراسة، بالمثل وجد أن سعر الصرف الحقيقي لكل من أستراليا ونيوزلندا وسنغافورا غير ثابت.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة والتي تناولتها الباحثة من خلال التعريف أو النقل أو تم ذكرها في الدراسات السابقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- هذه الدراسة الأولى من نوعها (حسب علم الباحثة) والتي تناولت موضوع تحليل مدى تطابق تعادل القوة الشرائية وتحققها في الأردن.

2- اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات العربية والأجنبية السابقة من خلال المتغيرات التي تم تناولها في المشكلة وتحليلها.

3- حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة - بصفتها دراسة قياسية للأردن- أن تخدم الاقتصاد الأردني من خلال النتائج والتوصيات والتي بدورها تفيد أصحاب الشركات والقطاعات والتي تتعامل بشكل مباشر مع العملات الأجنبية والمحلية باتخاذ قرارات مهمة في حياتهم الاقتصادية.

الفصل الثالث

الإطار العملي والتحليل

المبحث الأول: منهجية الدراسة Methodology

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة بين (1980-2014)، وقد اعتمدت الباحثة في تحليلها على البيانات السنوية المتحصل عليها من البنك الدولي WB، والبنك المركزي الأردني.

الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج ويمكن توضيحها فيما يلي:

اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قامت الباحثة باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller, 1981).

ثانياً: فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988).

اختبار ديكي فوللر المطور

ويعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزجاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المطور أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فوللر المطور على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد 2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (3- Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

- 1- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.
- 2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.
- 3- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في أنه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

طرق علاج صفة عدم السكون في بيانات السلسلة الزمنية

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار السلسلة الزمنية يجب معالجة عدم استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريثمي وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها أصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريثمي استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (فندل، 2005).

اختبار التكامل المشترك: (Cointegration Test)

تحليل التكامل المشترك يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين $(X_1 Y_1)$ أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه أن تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها

متكاملة من نفس الرتبة، ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود أو اقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين r لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\ln (1 - \lambda_i) \sum_{r+1}^p \lambda_{\text{Trace}}(\mathbf{r}) = -T$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{\max}^{(r, r+1)} = -T \ln (1 - \lambda_{r+1})$$

حيث:

T: عدد المشاهدات

P: عدد المتغيرات

λ : القيم المقدره لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

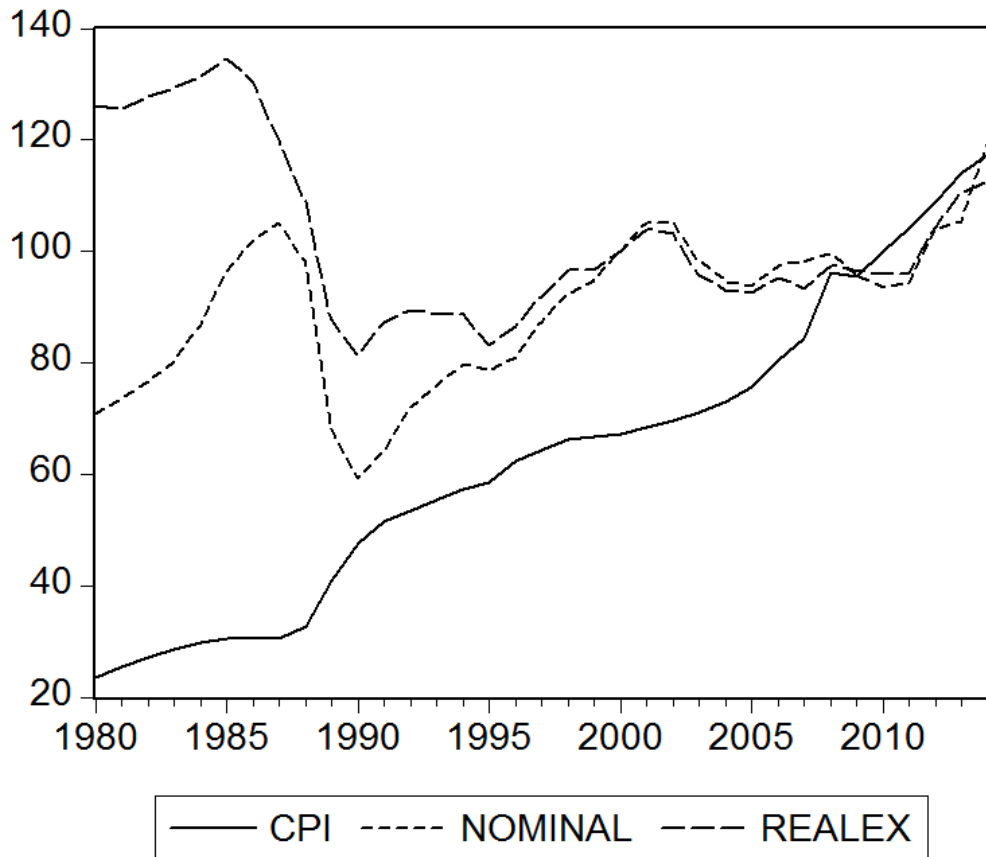
يستند مفهوم نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) على قانون السعر الواحد، الذي ينص على أنه في حالة غياب تكاليف المعاملات وعدم وجود عوائق تجارية، فإن البضائع المتطابقة سيكون لها نفس السعر في الأسواق المختلفة عندما يتم التعبير عن الأسعار في نفس العملة.

في هذه الدراسة تم تحليل صحة تعادل القوة الشرائية (PPP) للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي. وقد تم استخدامه طريقتين للاختبار لمعرفة تطابق نظرية تعادل القوة الشرائية على العملة الأردنية. تتعلق الطريقة الأولى باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتحقق من السكون أو عدم السكون لسعر الصرف الحقيقي والاسمي الفعال والمستوى العام للأسعار. إذا كان كل من سعر الصرف الحقيقي والاسمي الفعال والمستوى العام للأسعار مستقره فهذا يعني إن PPP تنطبق على العملة الأردنية وإذا كانا غير مستقره فهذا يعني عدم تطابق PPP على العملة الأردنية. لهذا الغرض تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون من اجل اختبار جذر الوحدة. الطريقة الثانية هي اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن للتعرف على وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي الفعال والمستوى العام للأسعار. وقد تم استخدام كل من سعر الصرف الاسمي الفعال وسعر الصرف الحقيقي الفعال ويعود

السبب في ذلك إن أسواق الصرف قد تشهد ارتفاعا أو انخفاضا في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، لذلك فإن تجارة الدولة لا تكون بنفس الأهمية مع الدول الأخرى وبالتالي فإن التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين تعد أكثر أهمية من التغيرات التي تحدث في قيمة عملات الشركاء التجاريين الآخرين الأقل أهمية، وبسبب هذه الاعتبارات تم استخدام كل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال.

وبعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

الخطوة الأولى: تمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



الشكل (1) التمثيل البياني لأسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعالة ومؤشر أسعار المستهلك

يبين الشكل (1) التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة مع الزمن، وكما نلاحظ من الشكل فإن كل من أسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعالة تظهر اتجاه متزايد خلال الفترة 1980-1987، ومن ثم ينخفض كلا المتغيرين خلال الفترة 1988-1990 بشكل حاد ويمكن إن يعزى ذلك إلى قرار الحكومة تخفيض قيمة الدينار الأردني، ومن ثم يسير المتغيرين باتجاه متزايد ومعتدل خلال باقي الفترة وهذا يشير إلى وجود ارتباط عالي بين المتغيرين، إما بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك فيظهر اتجاه متزايد معتدل خلال فترة الدراسة.

الخطوة الثانية: اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية مثل: (Stock and Watson, 1988)، و (Nelson and Plosser, 1982)، و (Yule, 1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجاً عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لا بد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار (ADF) Augmented Dickey Fuller لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الاسمي الفعال وسعر الصرف الحقيقي الفعال والمستوى العام للأسعار باستخدام اختباري (ADF) و (PP) وكانت النتائج كما في الجدول (1).

الجدول (1) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				المتغيرات
PP		ADF		
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
1.36 (-2.94)	-4.53 (-2.95)	1.16 (-2.95)	-2.70 (-2.95)	CPI
-1.775 (-2.94)	-3.03 (-2.94)	-2.27 (-2.95)	-3.22 (-2.95)	REALEX
-1.64 (-2.94)	-3.038 (-2.95)	-2.22 (-2.95)	-3.56 (-2.94)	NRRE

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

* القيمة بين الأقواس قيمة الاختبار عند مستوى 5%

حيث CPI مؤشر أسعار المستهلك.

REALEX سعر الصرف الحقيقي الفعال.

NRRE سعر الصرف الاسمي الفعال.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (1) تبين أن كل متغيرات الدراسة لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره نقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت بعض المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، وبعضها غير مستقرة وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون بعض السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) عند مستوى معنوية 5%. وتؤكد النتائج من خلال الاختبارين (ADF و PP) عدم انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية على العملة الأردنية. كما إن الانحرافات التي تنسب إلى الصدمات النقدية، سوف تؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي. حيث إن سعر الصرف الحقيقي هو مزيج من مستويات الأسعار وأسعار الصرف الاسمية، لذلك فإن الصدمات التي تظهر في السوق المالي وتؤثر في سعر الصرف الاسمي سوف ينتقل أثرها إلى سعر الصرف الحقيقي. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية التي تنص على إن السلاسل الزمنية لأسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعالة ومؤشر أسعار المستهلك مستقرة، ونقبل الفرضية العدمية بأن السلاسل الزمنية لأسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعالة ومؤشر أسعار المستهلك غير مستقرة عند المستوى وبالتالي فإن نظرية تعادل القوة الشرائية المتعادلة لا تنطبق على العملة الأردنية.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الباحثة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2) نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0000	***0.0000	4	Z=resid

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية $I(0)$ ، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة .

الخطوة الثالثة: اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة، وبعد معرفة هذه الرتبة تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات.

من أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Juselius and Johansen (1995) الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood (FIML) التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_o + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

تشير (II) إلى مصفوفة المعاملات التي تمثل أثر المتغيرات في الأجل الطويل، ويشار لرتبة هذه المصفوفة بالرمز r . حيث تحدد r عدد متجهات التكامل المشترك وفي حالة $0 < r < 1$ فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتي (α, β') ، أي $\beta' \Pi = \alpha$ و β تمثل مصفوفة متجهات التكامل المشترك وهي تقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل، التي يفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى ولهذا يتم استخدام قيم الفروق الأولى لهذه المتغيرات في نموذج VAR بينما β' تمثل مبدلة المصفوفة β في حين α تمثل مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. ويتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدولية المناظرة الواردة في (Johansen and Juselius (1995) عند مستوى معنوية معين فإذا كانت قيمة إحصائيات الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة إحصائيات الاختبار الجدولية، يتم رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرفة عدد متجهات هذا التكامل. ويتضح ذلك من خلال الجدول (3):

جدول رقم (3) اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None	0.2105	10.2316	15.4947	7.09377	14.2645
At Most 1	0.0993	3.1378	3.8414	3.1378	3.841

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

تشير نتائج الجدول (3) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك وبالتالي فإن نتائج استقرار البيانات واختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

النتائج

بين التمثيل البياني للمتغيرات وجود ارتباط عالي واتجاه متزايد بين كل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال خلال الفترة 1980-1987، ثم اتجاه منخفض حاد لكلا المتغيرين خلال الفترة 1988-1990 ويمكن إن يرجع ذلك إلى تخفيض قيمة الدينار، ثم اتجاه متزايد معتدل خلال الفترة 1991-2014، أما متغير مؤشر أسعار فكان ذو اتجاه متزايد خلال فترة الدراسة.

تم اختبار الفرضية الأولى التي تنص على إن نظرية القوة الشرائية المتعادلة تنطبق على العملة الأردنية. ومن خلال اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون لاختبار جذر الوحدة لكل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعال ومؤشر أسعار المستهلك وتبين من النتائج عدم استقرارية المتغيرات وبالتالي احتوائها على جذر الوحدة لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بعدم انطباق نظرية القوة الشرائية المتعادلة على العملة الأردنية .

بينت النتائج من خلال اختبار التكامل المشترك للتعرف على العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات، وكالاتي:

الاهتمام بموضوع سياسات سعر الصرف الذي تفرضها الحكومات، وذلك لأهمية سعر الصرف في تحقيق التوازن والاستقرار في السوق الاقتصادية داخل البلاد وخارجها.

توصي الباحثة بإجراء دراسات أخرى ذات علاقة بموضوع نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف، وذلك لاختبار قدرتها على تفسير سعر الصرف في المدى الطويل وال المدى القصير، بالإضافة إلى دراسات أخرى تتعلق بدور سعر الصرف في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى الاقتصاد الداخلي، وعلى أسعار السلع المستوردة والمصدرة، وعلى التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أبو الشعر، سليم (1990). أسعار الصرف بين النظرية والتطبيق. البنوك في الأردن، 9(9)، 1810.

الببلاوي، حازم (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، منظمة الثقافة الكويتية. بدوي، ليلى (2004). تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربيه مختارة للفترة 1984-2006. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة.

بوزيان، محمد وشيبي، عبدالرحيم وشكوري، سيدي محمد (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالي' بالجزائر. منتدى البحوث الاقتصادية، الجزائر. البنك المركزي الأردني (1974، 1995، 1996، 2000، 2011). التقارير السنوية. البنك المركزي الأردني (1989). البنك المركزي الأردني خلال 25 عاماً، دائرة الأبحاث والدراسات.

التايه، صالح واحمد، عمر (1997). سياسات وإدارة أسعار الصرف في الأردن، ندوة سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، تحرير علي الصادق ومحمد حسني ونبيل لطيفه، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادي.

دنيزت، جان (1989). الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي (1945-1988)، (ط1)، ترجمة متولي، دمشق: دار الطلاس.

الجنابي، هيل (2005). إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

حسن، احمد (1984). سعر صرف الدينار الأردني وربطه بحقوق السحب الخاصة. مجلة التنمية، 1(2).

الحسيني، عرفان تقي (1999). التمويل الدولي، عمان: مجدلاوي. الحناوي، سناء نايف (1995). الدينار الأردني وتداوله في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة). رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

الرفاعي، هنادي (2000). أثر سعر الصرف على صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والأسمنت 1983-1997. الجامعة الأردنية.

زكي، محمد (1984). اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية القاهرة.

- السمهوري، وليد (1994). أثر التغير في سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- السيد علي، عبد المنعم وحبیب، عبد الرحمن (1986). نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، بيروت: المؤسسة الجامعية.
- شافعي، محمد زكي (1971). مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- شيباني، سليمان (2009). سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- شوقي، دنيا أحمد (1993). ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، مكة المكرمة: دار معاذ للنشر والتوزيع.
- الصادق، على توفيق ومحمد، محمد حسني وعبد الوهاب، لطيفة نبيل (1997). سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- دراسة صحراوي (2010). محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- صقر، صقر احمد (1983). النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت: وكالة المطبوعات.
- طارق، شوقي (2009). أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- الطاهر، لطرش (2007). تقنيات البنوك، (ط6)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- طلعت ومحسن وجاسم (2008). تقييم أسعار صرف بعض العملات العربية بالدينار العراقي باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية: دراسة مقارنة. مجلة الإدارة والاقتصاد، (71)، الجامعة المستنصرية/العراق.
- طوقان، أمية (2008). الاقتصاد الأردني واقع وتطلعات. البنوك في الأردن، (2)، 6.
- الطيب، داوودي (2002). نظرية الأسعار عند ابن خلدون، قسم العلوم الاقتصادية جامعته محمد خيضر، بسكرة.
- العباس، بلقاسم (2003). سياسات أسعار الصرف. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (23).
- العصار، رشاد والشريف، عليان (2000). المالية الدولية، عمان: دار المسيرة للنشر، 2000.
- علي، احمد (1994). أثر سعر الدينار على الميزان التجاري الأردني. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- العلي، عادل محمد علي (1997). أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

عوض الله، زينب والفولي، أسامة محمد (د.ت). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية.

عوض، فؤاد هاشم (1975). التجارة الخارجية والدخل القومي، القاهرة: دار النهضة العربية.

قادوس، مقداد عبدالجبار حامد (1999). اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978-1997). رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

القباني، ثناء (2002). المحاسبة الدولية، مصر: الدار الجامعية.

قدي، عبد (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (ط1)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

قدي، عبد (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

كيسو، دونالد وويجانت، جيرري (1995). المحاسبة المتوسطة، (ط2)، تعريب د احمد حامد حجاج، ج1، دار المريخ.

المالكي، عبدالله (1996). الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، البنك المركزي والسياسة النقدية، مجلد 1، عمان: الأردنية للتصميم والطباعة.

الموساوي، ضياء مجيد (1993). الاقتصاد النقدي، النظم-نظريات-سياسات، مؤسسات نقدية، الجزائر: دار الفكر.

ناصر، إيمان عطية وعمارة، هشام محمد (2007). مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث.

هذلول (2008). العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية.

هندريكسن، الدون س (2005). النظرية المحاسبية، (ط4)، ترجمة كمال خليفه ابو زيد، المكتب الجامعي الحديث.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Alba, J. and Papell, D. (2005). Purchasing power parity and country characteristics: Evidence from panel data test. Available at: www.uh.edu/~dpapell./char.pdf
- Allegeret, J.P (1997), **Économie monétaire internationale**, Hachette, (1^{ère} édition).
- AlZyoud, H. A. (2015). An Empirical Test of Purchasing Power Parity Theory For Canadian Dollar-US Dollar Exchange Rates. **International Journal of Economics and Finance**, 7(3), 1916-9728
- An, Lian (2006). **Exchange Rate Pass- Through Evidence Based on Vector Auto regression with sign Restrictions**, MPRA publication.

- Anderson, Jude Blanchette (2005). Hazlitt and quantity theory of money. **Journal of libertarian studies**, 19(1), 29.
- Baillie, Richard and McMahon, Patrick (1997). **Le marché des changes**, Edition ESKA, Paris.
- Balassa, Bela (1964). The Purchasing-Power Parity Doctrine: A Reappraisal. **Journal of Political Economy**, 72(6), 584–96.
- Belaisch (2003). Exchange Rate Pass – Through in Brazil. Available at: <https://www.imf.org/external/pubs/.../2003/wp03141.pdf>
- Bishop, Paul & Dixon, Don (1992). **Foreign Exchange Handbook, managing risk and opportunity in global currency market**, (1st ed.). USA: McGraw-Hill.
- Bhattacharya (2003). Exchange Rate Regime Consideration for Jordan and Lebanon. **Working Paper, No 03/137**, IMF, Middle Eastern Department, USA.
- Brigham, F. Eugen and Gapenski, C. Louis (1996). **Intermediate, Financial management**, (5th ed.). The Dryden Press.
- Cassel, Gustav (1918). Abnormal deviation in international exchanges. **The economic Journal**, 28, 413-15.
- Chérif, Mondher (2002). **Les taux de change**, Paris: Revue Banque édition.
- Chernov, Mikhail and Mueller, Philippe (2012). The term structure of inflation expectations. **Journal of Financial Economics**, 106(2), 367-394.
- Clark, John (2014). Trade finance: developments and issues. the global finance system. **Paper No 50**.
- Cooper, John C. B. (1994). **Purchasing power parity: a cointegration analysis of the Australian, New Zealand and Singaporean currencies**, Glasgow Caledonian university, city campus, Cowcaddend road, Scotland .
- de Crauwe (1999). **la monnaie internationale**, de Boeck Université, Paris, Bruxelles.
- Dicky and Fuller (1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. **Journal of American statistical Association**, 74, 427-431.
- Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. **Econometrica**, 49(4), 1057.
- Dohni, Larbi & Hainaut, Carol (2004). **Les taux de change**, Bruxelles: de Boeck.
- Dupuy, Michel, Cardebat, Jean Marie and Jegourel, Yves (2006). **Finance internationale**, Paris: Dunod.
- Engle, C. (2000). Long-Run PPP May Not Hold After All. **Journal of International Economics**, 51, 243-73.
- Engle, R.F. and Yoo, B.S. (1987). Forecasting and testing in co integration systems. **Journal of Econometrics**, 35, 143-59.
- Gitman, Lawrence J. (2000). **Principles of managerial, finance**, (9th ed.). N.Y: Donnelley and Sons Company.
- Gujarati, Damodar N. (1999). **économétrie**, (1^{ère} édition). De Boeck & Larcier S.A.
- Hill, Peter (ed) (2007). The ring program, linking the regions. In ICP 2003-2006. **Handbook**, Washington DC: the world bank.
- Huseyin, Ferit, ASLAN (2010). The Validity of Purchasing Power Parity Hypotheses in Middle East and Northern Africa Countries. **Romanian Journal of Economic Forecasting**, Meliksah University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Department of International Trade and Business, Kayseri, Turkey.
- Isard, Peter (1995). **Exchange rates economics**, Cambridge: Cambridge University Press.

- Johansen and Juselius (1995). **Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models**, New York: Oxford University Press.
- Jura, Michel (2003). **Techniques financières internationales**, (2^{ème} édition), Paris: Dunod.
- Kemp, K. (2000). Purchasing power parity and real expenditure, United States and Canada- an update to 1998. **In national income and expenditure accounts**, third quarter 1999, statistics canada catalogue no. 13-001-xpb.
- Koch, Timothy W. and McDonald, S. Sott (2000). **Bank management**, (4th ed.). Itarcout Inc.
- Krugman and Obstfeld (2009). **International economic: Theory and policy**, (8th edition). Pearson Education
- Krugman, Paul and Obstfeld, Maurice (2001). **Economie internationale**, (3^{ème} édition). de Boeck et Larcier S.A.
- Lafrance, R. and Schembri, L. (1999). The Exchange Rate, Productivity, and the Standard of Living. **Bank of Canada Review**, (Winter), 17–28.
- Madura, Jeff (2000). **International Financial management**, (6th ed.). South- Western College Pub.
- Manzur, M. and Chan, F. (2010). Exchange Rate Volatility and Purchasing Power Parity: Dose EURO make any Difference? **International Journal of Banking and Finance**, 7(1), Article 6. Available at: <http://epublications.bond.edu.au/ijbf/vol7/iss1/6>
- Mishkin, Frederik, Bordes, Christian, Cyrille, Pierre Hautcoeur, Dominique Locoué-Labarthe (2007). **Monnais, banque et marchés financiers**, (8^{ème} édition). France: Pearson Education.
- Neely, Christopher, J. and Rapach, David E. (2008). Real interest rate persistence: evidence and implications. **Federal reserve bank of St. Louis review**, November/December, 90(6), 609.
- Nelson, C. and Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. **Journal of Money Economics**, 10.
- Nusair (2003). Testing the validity purchasing power parity for Asian countries during the current float. **Journal Of Economic Development**, 28(2).
- Peyrard, J. (1986). **Risque de change**, Paris: Librairie Vuibert.
- Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. **Biometrika**, 75, 335-346.
- Ravallion, Martin, Shaohua Chen and Sangraula, Prem (2009). Dollar a day revisited. **World Bank Economic Review**, 23(2), 163-84.
- Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). Testing for Common Trends. **Journal of American Statistical Association**, 83.
- Stockman, Alan C. (1980). A theory of exchange rate determination. **Journal of Political Economy**, 3, 698.
- Voinea, Laurentiu Guinea (2012). **The Purchasing power parity: evidence from the great financial crisis**, facultad de ciencias economicy empresariales.
- Warrad Taleb Awad (2012). **Real Exchange Rate Misalignment and Economic Performance: The Case of Jordan**, WTO Chair program at the University of Jordan.
- Young (2000). Gold into base metals productivity growth in the people of republic of China during the reform period. **Working Paper, No 7856**, Cambridge Mass

- Young, Alwyn (2000). The Razor's Edge: Distortions and Incremental Reform in the People's Republic of China. **Quarterly Journal of Economics**, 115(4), 1091-1135.
- Yule, G.U. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. **Journal of the Royal Statistical Society**, 89.